الفصل السابع

العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب والكوكبة)

اسماعيل صبري عبد الله(*)

يقتضي الحديث في هذا الموضوع من ناحية تحديد مدلول ظاهرة الكوكبة ومحتواها، ومن ناحية أخرى موقع الأقطار العربية على الخريطة الاقتصادية لعالمنا المعاصر.

وفي صدد الكوكبة يستند حديث اليوم إلى دراستي السابقة عن «الكوكبة: الرأسمالية العالمية ما بعد الإمبريالية» المنشور في مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٢٢٢، آب/أغسطس ١٩٩٧. واكتفي هنا بالإشارة إلى مقولات أساسية فيه. وأذكر منها أولاً سبب رفض كلمة «العولمة» وتفضيل «الكوكبة». وعلاقة هذه الظاهرة بالتطور المتسارع في التقانة. وأثني بحقيقة أن هذه الظاهرة هي أحدث مرحلة وصل إليها قانون أساسي من قوانين الرأسمالية وهو الاتجاه الثابت نحو المزيد من تركز رأس المال والسيطرة والقوة الاقتصادية. وثالث المقولات هي استغناء الشركات المتعدية الجنسية المتزايد عن الدول القومية التي نشأت مع نشأة الرأسمالية ولعبت دوراً حاسماً في نمو الرأسمالية وانتشارها وما صاحب ذلك من حروب متعددة. لقد بلغت الدولة القومية ذروة سلطانها في مرحلة الإمبراطوريات الاستعمارية الواسعة وما شهدته من حربين عالميتين أعقب أولاهما أعظم كساد في تاريخ الرأسمالية، وأعقب الثانية ما يسمى اصطلاحاً دولة الرفاه. وأشير أخيراً إلى مقولة «أيديولوجية السوق» أو تحول علاقات العرض والطلب والثمن من مجرد آلية اقتصادية إلى عقيدة تعود بنا إلى بدايات القرن

(*) رئيس منتدى العالم الثالث ووزير التخطيط السابق في مصر.

التاسع عشر من تمجيد لمبدأ «دعه يعمل ودعه يمر» والإيمان بأن «حرية السوق» ستنشر التقدم وتصفي التخلف وتقضي على الفقر. وباسم هذه العقيدة تصبح الدولة شراً دائماً، وإذا كان من العسير الاستغناء الكامل عنها، فلا بد من تدني دورها باستمرار وتعليم «بيروقراطيتها» أساليب إدارة الأعمال.

أما موقعنا كعرب فلا يمكن تحديده إلا ضمن «العالم الثالث»، وهو مجموع الدول التي خضعت لفترات مختلفة للاستعمار القديم، والتي لم تعرف بالتالي إلا تنمية جزئية مشوهة وموجهة لخدمة الخارج، والتي ما زالت الغالبية من شعوبها تعيش في مستويات متفاوتة من الفقر، وهي التي يسميها كتّاب الغرب حياءً «الدول النامية» لأن التخلف سبة، والتي تسمى في رطانة الأمم المتحدة مجموعة السبع وسبعين، وإن تجاوز عددها الحالي ذلك العدد إلى ما يقارب الضعف، تنتشر في القارات الجنوبية الثلاث. فأقطارنا جزء لا يتجزأ من العالم الثالث الذي يظل على رغم تقدم بعض بلدانه الملموس وتراجع أخرى خاضعاً للاستغلال والتبعية. الاستغلال بمعنى خروج جزء كبير من الفائض الاقتصادي المتحقق من عمل أهل القطر ليذهب إلى الدول الصناعية المتقدمة من خلال التجارة غير المتكافئة (Uneven Exchange) وتحويل فوائد القروض وأرباح الاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيراً استثمارات أبناء العالم الثالث إلى خارجه. والتبعية بمعنى القيود الخارجية على حرية الإرادة الوطنية في صنع قراراتها والتأثير الإعلامي والإعلاني المكثف في تغيير القيم الحضارية وأشكال السلوك في اتجاهات كثيراً ما تضر بقضية التنمية (وأخطرها في تقديري محاولة محاكاة أنماط الاستهلاك المبدّد التي تسود في مجتمعات الغرب). وتأكيد الانتماء للعالم الثالث ضرورة لفهم مخاطر وفرص التنمية العربية.

ويمكن أن ندلل على هذا الانتماء إذا نظرنا إلى مستويات الدخل المتوسط في أقطارنا وفقاً لتصنيف البنك الدولي. ففي «تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧» الصادر عن البنك الدولي نجد بين الخمس عشرة دولة العالية الدخل (أكثر من ٩٠٠٠ دولار في السنة) ثلاث دول عربية (الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر) عدد سكانها ٤,٦ مليون من مجموع سكان البلدان العربية البالغ ٢٥٢ مليوناً في ١٩٩٥ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦). أما بقية أقطارنا بما فيها أكبر مصدري النفط فيوزعها البنك الدولي كالآتي: خمسة أقطار ليس لديها بيانات كافية للتعرف على حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحديد متوسط دخل الفرد (ليبيا، العراق، السودان، الصومال، جيبوتي)، ونقص البيانات في ذاته دليل سلبي لأن الناجحين يزهون بإعلان نجاحهم النسبي. ونجد كلاً من اليمن وموريتانيا بين الدول الأقل دخلاً في العالم (أقل من ٧٧٠ دولاراً في العام). ويقدر أن متوسط الدخل في اليمن ٢٦٠ دولاراً، وفي موريتانيا ٤٦٠ من الدولارات. وتقع بقية أقطار العرب في مجموعة الدخل المتوسط الذي يتفاوت بين ٧٩٠ دولاراً (مصر) و٧٠٤٠ دولاراً (السعودية). فأقطارنا

تتفاوت في الفقر أكثر مما تتفاوت في الثراء. وفي ضوء ذلك نعرض بالتوالي إلى الاستقطاب المتزايد بين الأقلية الغنية والأغلبية الفقيرة في عصر الكوكبة، ثم نستعرض أهم عناصر المقاومة.

أولاً: التركز والتهميش

نشأت ظاهرة الكوكبة وتنامت في النصف الثاني من القرن العشرين. وهي حالياً في أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية، أو تنازع شركتين على السيطرة على شركة ثالثة[1]. ومن المعروف أن تعبير التنمية الاقتصادية بمعنى تطوير أوضاع الدولة الفقيرة حتى تلحق بقطار المتفوقين ولو في مؤخرته ظهرت في لغة السياسة والاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية. وأنشىء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في أوائل الستينيات. وعرفت الدول ما يسمى مساعدات التنمية التي تقدمها الحكومات الغنية إلى دول العالم الثالث. وظهرت قروض التنمية من الدول الغنية والمؤسسات المتعددة الأطراف وأشهرها البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية للدول الأمريكية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي... الخ. ومعنى ذلك أننا بصدد ظاهرتين متعاصرتين: الكوكبة في الشمال والتنمية في الجنوب. وإذا كانت قضية اللحاق (Catch-up) لم تخدع العقلاء، فإن محاولة تضييق الهوة بين الشمال والجنوب بدت أمرا مأمولاً فيه لدى الكثيرين من رجال السياسة ومن أغلبية أهل الفكر. وبوسعنا الآن أن نختبر حقيقة الأمر من الأرقام الموثقة في البنك الدولي، ومن واقع تقارير التنمية التي يصدرها البنك سنوياً منذ أواخر السبعينيات يمكن أن نقارن الأرقام الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي للعالم ولغالبية دوله خلال ثلاثين عاماً بين ١٩٦٥ و١٩٩٥. وحتى نتأكد من تصور الاتجاه العام ونصحح ما يمكن أن يرد من خطأ عند مقارنة سنة واحدة بسنة أخرى أخذنا بيانات ١٩٨٨ كسنة متوسطة.

١ ـ الدول الصناعية السبع الكبرى

يبين الجدول رقم (٧ ـ ١) من ناحية، نصيب الدول الصناعية الكبرى السبع، ومجموع دول العالم الثالث بما فيها أقطار النفط والنمور الآسيوية، من ناحية أخرى.

---

(١) وأحدث مثال على ذلك الصراع بين شركة Worldcom الأمريكية وBritish Telecom على السيطرة على شركة الاتصالات الهاتفية الكبيرة MCI. وبوسع من يريد المزيد عن هذه العمليات أن يرجع إلى كتاب: Robert Lawrence Kuhn, ed., *Mergers, Acquisitions, and Leveraged Buyouts*, Library of Investment Banking; v. 4 ([Homewood, IL]: Dow Jones-Irwin, 1990).

والتركيز على الدول السبع (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا) له ميزة إظهار مفعول قانون التركز حتى داخل الدول الصناعية المتقدمة نفسها. وكدليل على ذلك نذكر أن هذه الدول تضم المقار القانونية (Home Country) لعدد ٤٢٦ شركة من أكبر خمسمائة من الشركات الكوكبية وفقاً لما جاء في المجلة الأمريكية *Fortune Magazine* في عددها الصادر في ١٩٩٧/٨/٤، أي أن القوى الاقتصادية الفاعلة في تشكيل الكوكبة ترتبط، ولو شكلياً، بالدول السبع التي يجتمع رؤساؤها مرة كل عام. وهذا ما حمل بعض الكتاب على وصف قمة مجموعة السبع (G-7) بمجلس إدارة اقتصاد العالم. ومن ناحية أخرى، أنفقت تلك الأقطار في عام ١٩٩٦ على «أعمال البحث والتطوير»، أي أبحاث تحويل المعرفة العلمية التطبيقية إلى تقنيات إنتاج، مبلغ ٣٤٥ مليار دولار مقاسمة بين الدولة والقطاع الخاص. وليس من العسير أن يتصور المرء تمتعها بحقوق الملكية الفكرية للأغلبية العظمى من التقنيات الرفيعة (High Technologies).

ومن الملحوظ أن القطاع المالي يمثل جانباً أساسياً من أنشطة الكوكبة. وهنا أيضاً نرى السيطرة في إطار السبع الكبار. فبين الشركات الكوكبية في قائمة **فورشن** نجد ٦٩ بنكاً كوكبياً منها ٥٨ مقرها الأصلي في واحدة أو أخرى من تلك المجموعة. بالإضافة لذلك نجد في القائمة المذكورة خمس شركات كوكبية تشتغل بالأعمال المالية مقارها جميعاً في المجموعة نفسها. وفي نشاط التأمين بأنواعه المختلفة تذكر القائمة ٤٧ شركة منها ٣٧ داخل مجموعة السبع. وفي مجال التخصص في عمليات الاستثمار وأدواته نجد أربع شركات منها ثلاث في الولايات المتحدة ومقر الرابعة هونغ كونغ. ومعروف أن النشاط المالي يلعب دوراً جوهرياً في تجميع المدخرات وتوزيع الاستثمارات وفي أسواق صرف العملات والسوق النقدية العالمية والبورصات الكبرى التي تشكل في الواقع سوقاً واحدة مفتوحة للتعامل طوال الأربع وعشرين ساعة. ونظراً إلى كثرة الحديث عن ثورة الاتصالات، تورد قائمة **فورشن** أسماء ٢٢ شركة كوكبية منها ١٩ في دول مجموعة السبع. وفي مجال ثورة المعلومات تتضمن القائمة المذكورة تسع شركات منتجة للحاسوب وما يلزمه من برمجيات، منها ثلاث من اليابان والست الأخرى من الولايات المتحدة. ومن الجلّي أن ما هو ملحوظ من زيادة نصيب قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية يرجع إلى الأنشطة التي عرضناها للتو.

ولا يحتاج الجدول رقم (٧ ـ ١) إلى تعليق من حيث ظاهرة الاستقطاب بين الفقر والثراء في عصر الكوكبة والتنمية المدعاة. فنصيب العالم الثالث من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للعالم في تراجع منتظم. وهذا لا يتنافى مع واقع النمو الاقتصادي القوي في عدد محدود من دوله والمتواضع في معظمها والنمو السالب في عدد آخر. وعلى أية حال فإن الفجوة بين الشمال والجنوب تزايدت وكان المأمول أن تضيق.

والتراجع المحدود في نصيب السبع الكبار كان لصالح دول صناعية (بقية أوروبا) وكذلك الصين. ومن المفيد هنا أن نشير إلى مكان العرب في هذا كله. ووفقاً لما جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٩٦) بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ٥٢٨,٧ مليار دولار في ١٩٩٥. وهذا الرقم يمثل ١,٩ بالمئة من مجموع العالم. ونضيف لأغراض المقارنة أن الوطن العربي يضم ٤,٤ بالمئة من إجمالي سكان العالم.

الجدول رقم (٧ ـ ١)

توزيع مجموع الناتج المحلي الإجمالي في العالم

(نسب مئوية)

	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٩٥
الدول الصناعية السبع الكبرى	٦٩,٧	٦٩,٤	٦٧,٤
دول العالم الثالث	١٥,٥	١٤,٨	١٣,٤
بقية الدول الأوروبية والصين	١٥,٣	١٥,٨	١٩,٢

المصدر: حسبت هذه النسب أساساً من بيانات البنك الدولي في تقارير التنمية في العالم مع مراجعة أرقام أخرى منشورة في مجلة *OECD Observer* (أعداد مختلفة).

وينعكس هذا الاستقطاب المتزايد في تراجع مكانة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وتصاعد سلطة الثلاثي الذي يهدر قاعدة صوت واحد لكل دولة، وبالتالي يخضع لسيطرة الدول السبع الكبار في إطار ايديولوجية السوق: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية. وقد عانت شعوب العالم الثالث كثيراً على يد البنك والصندوق وما زالت تعاني. وساءت سمعتهما بين الشعوب وكثرت الكتابات في نقدهما. ولكن المولود الجديد أخطر منهما نوعياً. فنحن بصدد قانون يحكم المعاملات الدولية في السلع والخدمات والأموال (الغات ١٩٩٤). ومن العسير للغاية على أية دولة مهما كبر حجمها أو ثقلها الاقتصادي أن تخرج عليه دون خسارة فادحة. وبالإضافة إلى هذا «الدستور» تعد منظمة التجارة العالمية مشروع قانون دولياً للاستثمار الأجنبي، وتطرح للمناقشة فكرة قانون دولي للعمل. وإلى جانب هذه السلطة التشريعية التي تمارسها المنظمة توجد لها سلطة قضائية للفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الغات ١٩٩٤. وهي تسميها هيئة التحكيم، ولكنها تسمي الأفراد الذين يشكلونها «قضاة»، كما أنها تحتكر أعمال التحكيم لأنه إجباري بنص الاتفاقية. وأخيراً لديها شرطة إذ تنص الاتفاقية على لجان فحص الأداء والالتزام بأحكامها أن تفتش في شؤون كل عضو في المنظمة مرة كل خمس سنوات. وهكذا تضع الرأسمالية الكوكبية قواعد التعامل الدولي والداخلي التي ترضيها. ولكن «أيديولوجية السوق» هذه مكنت نشاطاً خطيراً هو المضاربة في البورصات العالمية مع الإفلات من كل أشكال الرقابة. وفي هذه السوق يبلغ التعامل اليومي أحياناً تريليون دولار في حين أن حجم

التجارة الدولية تصديراً واستيراداً لا يتجاوز إلا قيلاً ٤ تريليونات في العام ١٩٩٥. وفي هذه المضاربات تتجمع ثروات تقدر بعشرات المليارات لا يقابلها أي انتاج عيني. وتعتمد المضاربة أساساً على قروض البنوك، ولكنها لا تخضع لسلطة سياسية على أي مستوى منذ شارك القطاع الخاص الدولة في عملية خلق النقود بما يسميه الاقتصاديون أحياناً «النقود الكتابية» لأنها لا تتجسد في معدن أو ورق البنكنوت، وهي الآن تتمثل في علامات حاسوبية (Bites) أو بطاقات ائتمان.

وهكذا يتبين أن آليات الكوكبة تعمل أساساً لصالح الشركات الكوكبية التي أسميناها بصدق متعدية الجنسية. ولكن هذه الشركات نشأت بالضرورة حيث كانت الرأسمالية مستقرة راسخة الأقدام، وحيث توافرت البنى التحتية المادية والمالية والاتصالية، وحيث استفادت من تمويل الدولة الضخم للبحث العلمي والتقاني، وتوافرت العمالة المؤهلة وبلغت إنتاجية العمل أعلى المستويات. وهكذا وجدنا مقار ٤٢٦ شركة من أكبر الشركات في العالم تنتسب أو ترتبط بمجموعة السبع الصناعية الكبرى. كما أنه من المعروف أن أكثر من ثلثي تدفقات رأس المال من دولة إلى أخرى تركز خلال أربعة عقود في ما يمكن أن نسميه الاستثمار المتبادل بين الدول السبع المذكورة (Cross Investment). وهذا التركز على مستوى اقتصاد العالم كله كان أساساً لصالح القوى التي حققته. كما أن له ثمناً كبيراً في داخل مجتمعات تلك الدول يتمثل في نسب بطالة عالية وتزايد عدد من يعيشون تحت حد الفقر وقد تعروا من غطاء التأمينات الاجتماعية، وبدأت تلك الدول تشهد النمو الاقتصادي الذي لا تصاحبه فرص عمل جديدة. ودخلت الشركات الكبرى في ما يسمى إعادة الهيكلة (Restructuring) وتصغير حجم أجهزتها الإدارية (Downsizing) والتخلي عن أسلوب المجمّعات الصناعية الضخمة ونشر صناعات المكونات (Components) في شركات تابعة أو بطريق التعاقد من الباطن (Subcontracting). فالتركز الشديد في الملكية والسيطرة يقابله التخصص الضيق في وحدات الإنتاج الصناعي. وهكذا اتسعت الهوة بين أعلى الدخول وأدناها وتكونت في المجتمعات الصناعية الغنية فئات من الفقراء الجدد يجب أن يشغلنا مصيرها، إذ من الوارد أن تغذي التيارات السياسية العنصرية الرجعية المعادية للديمقراطية مما قد يفتح الباب أمام فاشية جديدة. ومن الوارد كذلك أن تنجذب إلى اتجاه أممي ينسق النضال المشترك مع كل فقراء العالم.

٢ ـ الفقر والتبعية والتهميش

والمستودع الكبير لفقراء هذا الكوكب هو العالم الثالث الذي تراجع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للعالم خلال العقود الثلاثة الماضية كما رأينا بالأرقام. وعلى الرغم من ايديولوجية السوق وسياسة الليبرالية الجديدة ألزمت ظاهرة استمرار الفقر في العالم، وتزايد أعداد الفقراء بانتظام، البنك الدولي بأن يتخلى عن واحد من أهم

مسلمات الليبرالية، وهو ما يسمى «مفعول التساقط» (Trickling Down Effect)، ومقتضاه أن تزايد ثراء الأغنياء سيصفي تلقائياً وتدريجياً ظاهرة الفقر لأن الغنى المتزايد يعني تزايد الاستثمار وخلق أعداد متصاعدة من فرص العمل بحيث تنحصر البطالة وما يترتب عليها من فقر في الكسالى والمعوقين، وهذا ما يمكن أن يعالج بفعل الخير (Charity)، أي ما يتبرع به الأغنياء. وفي هذا الإطار المفهومي ليس للدولة دور يذكر في ما وراء حفظ النظام. وقد تبنى البنك بالتالي ضرورة التصدي المباشرلحل قضية الفقر (Direct Attack on Poverty) وأن يكون بين مكونات السياسة الاقتصادية لكل دولة إجراءات تخفف من وطأة الفقر على المجتمع (Poverty Alleviation Policies). وقد دفع هذا التوجه إدارة البنك إلى محاولة حصر أعداد الفقراء وتصنيف درجات الفقر.

وقد افترض البنك أن المعدم هو من يحصل على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم محسوباً على أساس مقارنة القوة الشرائية للدولار بالقوة الشرائية لما يقابله من سعر صرف العملة المحلية، أو ما يسمى تعادل القوة الشرائية للعملتين كل في سوقه (PPP). وقدر في ١٩٩٥ أن عدد المعدمين في العالم ١١٨٠ مليون نسمة. ورأى خبراؤه أن ثمانين مليوناً منهم سيتجاوزون هذا الحد إلى أعلى في حدود عام ٢٠٠٠. وأضاف أنهم سيكونون من الآسيويين وسكان أمريكا اللاتينية. أما «أفريقيا والشرق الأوسط» فقد توقعوا لها زيادة ملموسة في أعداد المعدمين. وإذا ارتفعنا عن الدولار الواحد في اليوم إلى ثلاثة دولارات في اليوم (أي ١٠٩٢ دولاراً متوسط دخل الفرد سنوياً) نجد أن متوسط دخل الفرد أقل من ذلك في ٥٧ دولة (وفقاً لبيانات تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧) وهي تضم ٣٥٧٦,٦ مليون نسمة، أي ٦٣ بالمئة من إجمالي سكان كوكبنا. وكل هذه الدول في قارات الجنوب ما عدا ثلاثاً أوروبيات لا يتجاوز إجمالي سكانها ١٠ ملايين (مولدافيا، مقدونيا، ألبانيا)، ومنها بالطبع دول عربية كثيرة (اليمن، موريتانيا، السودان، مصر...). ونظراً إلى أنماط توزيع الدخل القومي السائد ليس أفقر من فقراء الدول الفقيرة. وهذا يعني أن الدول التي يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها مبلغ ١٠٩٢ دولاراً الذي اخترناه عشوائياً، تضم أعداداً كبيرة من الفقراء. ومن الحقائق المؤلمة والمسلم بها، ولو على مرارة، أن التفاوت في الدخول يقل في الدول الصناعية الغنية عنه في دول العالم الثالث الأقل فقراً. وإذا نظرنا في جدول تحديد نصيب كل فئة من فئات الدخل على فرض أن إجمالي الدخل القومي ١٠٠، وكذلك إجمالي دخول المواطنين، وأن البحث هو عن نصيب كل عُشر من السكان يشكلون فئة من الدخل من الناتج المحلي الإجمالي، الوارد في تقرير التنمية في العالم المشار إليه للتو، نلاحظ أموراً مهمة. ففي الدول الصناعية المرتفعة الدخل نجد أن نصيب العُشر الحاصلين على أعلى الدخول يتراوح بين ٢٠,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (السويد) و٢٩,٩ بالمئة (سويسرا). وبالمقابل يأخذ الخمس الأقل دخلاً نصيباً

لا يقل عن نسبة تتراوح بين ٤,٤ بالمئة (استراليا) و٨,٧ بالمئة اليابان. أما في العالم الثالث فإن قائمة الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل تضم ١٠٧ دول منها ٨٩ دولة من العالم الثالث (١٨ دولة أوروبية كانت اشتراكية). ولم يجد البنك أي وسيلة لتقدير توزيع الدخل القومي لأربعين من تلك الدول. ومن ثم اقتصرت بياناته المنشورة على ٤٩ دولة فقط. في عشر دول (منها الهند) تراوح نصيب العشر الأغنى بين ٢٥ و٢٩,٩ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي. وعلى الطرف الآخر تسع دول تجاوز فيها ذلك النصيب ٤٠ بالمئة ومن بينها تشيلي التي بلغ متوسط دخل الفرد فيها ٤١٦٠ دولاراً، ولكن العشر الغني استولى على ٤٦,١ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي. ومع ذلك يسوقها الليبراليون نموذجاً للنجاح الاقتصادي. وفي البرازيل حيث متوسط الدخل ٣٦٤٠ دولاراً استولى العُشر الغني على ٥١,٣ بالمئة. ولا يكفي أن نقارن نصيب العُشر الغني بنصيب العشر الفقير لأن الفقر أفدح من ذلك ويشمل في أقل تقدير الخمس. ونجد أدنى نصيب للخمس ٢,١ بالمئة في كل من البرازيل وغينيا بيساو. وبالمقابل أعلى نصيب ٩,٥ بالمئة في رواندا وبنغلاديش ولاوس! وإذا اخترنا نسبة متواضعة ومعقولة مثل ٥ بالمئة نجد أن نصيب الخمس الفقير في ٢٠ دولة أقل من ذلك، ومنها دول غنية مثل ماليزيا والمكسيك وبالطبع تشيلي والبرازيل.. ويضاف إليها روسيا الاتحادية. وتتراوح النسبة في ١٩ دولة بين ٥ بالمئة و٩ بالمئة.

ولا تهتم الحكومات العربية وأجهزة الإحصاء الرسمية بموضوع نمط توزيع الدخل القومي بين فئات الدخول. وأغلب من هم في مواقع اتخاذ القرار لا يعرفون شيئاً اسمه منحنى لورينز أو معامل جيني. وعلى رغم ارتباط معظم الحكومات العربية باتفاقيات وقروض وشروط مع البنك الدولي لم يجد خبراؤه بيانات تصلح للنشر إلا عن ست دول فحسب، هي: موريتانيا، مصر، المغرب، الجزائر، تونس، الأردن. وصورتها لا تخرج عما سبق وصفه من أقطار العالم الثالث. فحصة الخمس الفقير في موريتانيا ٣,٦ بالمئة، وفي مصر ٨,٧ بالمئة وتندرج الدول الأربع بين هذين الحدين. ومن نافلة القول إن هذه الأقطار لا تضم أغنى الدول العربية (ذات الدخل العالي) ولا أفقرها (مثل الصومال أو اليمن).

وخلاصة القول إن العرب مثل شعوب العالم الثالث يعيش أغلبهم في حالة فقر ويسقط عدد كبير منهم في هوة الحرمان. ولما كان أغلب أقطارنا قد تعوّد الحصول على تمويل من الدول الغنية فإنه يتعين أن نشير هنا إلى ظاهرة جديدة في هذ المجال. لقد أدى نجاح الكوكبة وفشل التنمية في الوقت ذاته إلى توجه لدى «الدول المانحة» نحو تصفية ما يسمى «معونات التنمية الرسمية»، أي المنح والقروض الميسرة المقدمة من دولة إلى دولة ويرمز لها بالانكليزية بحروف «O.D.A». وقد تم تحول كبير في الرأي العام الأوروبي والأمريكي إلى أن فساد حكومات العالم الثالث أضاع المليارات الكثيرة فيما لم ينفع الفئات الفقيرة في شيء. كما أن انتشار البطالة المستقرة وتزايد

الفقر بين شعوب الدول المانحة يدعم دعوى أن الأفضل مساعدة الفقراء في الداخل قبل فقراء الخارج. ولكن الأهم من ذلك هو سلوك الشركات الكوكبية. فقد كان من المعروف أن الجزء الأكبر من المعونات يعود لشركات الدول المانحة. والآن في إطار تراجع دور الدولة أو استغناء الرأسمالية الكوكبية عن وساطة الحكومات تفضل تلك الشركات التعامل المباشر مع مجتمعاتنا من حكومة إلى قطاع عام إلى قطاع خاص لأنها لا تحتاج إلى مساندة دول المقر لتفتح لها الباب، فأهل الجنوب يهرولون لطرق الباب من جهتهم. ومن هنا برز المفهوم الجديد المسمى الشراكة (Partnership) التي تهتم بتوفير أطر من العلاقات الدولية تيسر عمليات الكوكبة. ومن الإنصاف أن نذكر أن في المجتمعات الغنية أفراداً وجماعات يؤلمهم ما يرونه على شاشات التلفزيون من محن ومآسٍ إنسانية. ولهذا يقول صناع القرار أنهم يشجعون «المساعدات الإنسانية» في حالات الكوارث الطبيعية والبشرية التي تحل ببلدان من العالم الثالث، وإن كان من الوارد أن حسن النية لا يمنع الفساد من أن ينجح في توريد سلع غذائية أو أدوية انتهت صلاحيتها أو من تسليم أجزاء مهمة من المساعدة الإنسانية إلى مافيا محلية تتخفى وراء ادعاء سياسي أو مسمى اجتماعي. وعلى الجانب الآخر نقرأ ما يكتبه بعض أهل الغرب من أصحاب عقيدة السوق وأساسها الفلسفي الداروينى أن من لا يستطيع تدبير طعامه بجهده لا يستحق أن يعيش. ويضيفون أن تقدم البشرية خلال آلاف السنين كان عبر اختفاء المجتمعات والحضارات الأضعف وبفضل غلبة أهل العزم والقدرة والإبداع. ويذهب بعضهم إلى حد القول إن مساعدة من يعجزون عن تدبير غذائهم تجعلهم عبئاً ثقيلاً يعطل تقدم القادرين على غزو كواكب مجاورة للأرض.

وهكذا نصل إلى بداية الاستغناء عن دول كثيرة ودفعها إلى الهامشية. فنهاية الحرب الباردة واستحالة الحرب بين الدول الصناعية المتقدمة أفقد كل بلدان العالم الأهمية الاستراتيجية المرتبطة باحتمالات الحرب. لقد أوصلت المواجهة بين الشرق والغرب خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية أهل الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة إلى حد الحفاظ على أي نظام حاكم في العالم الثالث أياً كانت جرائمه ما دام يعلن عداءه للشيوعية ولا يحرص حتى على علاقة عادية مع الاتحاد السوفياتي، والمسارعة إلى تقديم مختلف أشكال العون لأي قطر له صلات جيدة مع الاتحاد السوفياتي يريد حكامه أن يستفيدوا من سخاء الغرب. وبذلك بدا سطح الأرض كرقعة الشطرنج لا يكاد مربع فيها أن يخلو من نفوذ أحد القطبين حتى يسارع الآخر إلى الحلول محله قدر الطاقة ووفقاً للخيارات العسكرية قبل الايديولوجية. أما الآن فالسائد هو ايديولوجية السوق، وبالتالي حساب الأرباح والخسائر لكل تحرك سياسي أو التزام عسكري. وأبواب العالم الثالث كلها مفتوحة ودوله مرحبة بالوجود الاقتصادي الغربي دون أدنى حاجة لوجود عسكري مكلف. كذلك فقدت المواد الأولية التي تنتجها أقطار الجنوب ما كان لها من دور حاسم أيام بناء الامبراطوريات

الكبرى. فنصيب المادة الأولية اليوم في ثمن أي سلعة لا يزيد على ١٠ بالمئة. وتتجه جميع أسعار السلع الأولية اتجاهاً طويل المدى أو قرنياً (Secular) كما يقال عبر تذبذبها في الأسواق في الأجل القصير. كما أن التقانة الحديثة نجحت في تخليق مواد جديدة تتفوق في مزايا أساسية عن المواد الأولية، كما أنها تتسم في جميع المجالات بالتدني بمكون الطاقة والمادة الأولية في قيمة السلعة أو الخدمة[٢]. وعلى العرب جميعاً أن يتأملوا واقع أننا في السبعينيات (مع حرب ١٩٧٣) كنا نهدد بحظر تصدير النفط لمن يعادينا وأن الأوبك تمكنت من مضاعفة سعر النفط عدة مرات خلال فترة لا تزيد على سبع سنوات. أما في التسعينيات، فالغرب يعاقبنا بحظر استيراد النفط من بعض أقطارنا. وعندئذٍ ندرك كيف أصبح «الذهب الأسود» سلاحاً فاسداً كتلك التي زوّد بها فاروق جيش مصر في حرب ١٩٤٨. وعلينا أيضاً أن ندرك حقائق الأمور، فسعر النفط اليوم لا يتجاوز خمسة من دولارات ١٩٧٣ ويجب ألا تغشنا الأرقام التي تزفها وسائل الإعلام عن زيادة في الأسعار[٣]. وفي مجال حركة رؤوس الأموال لم ننتظر استقرار البنوك والشركات الأجنبية في بلادنا، بل سارعنا إلى الاستثمار في الغرب. ولا أتحدث هنا عن دول النفط لأن ظاهرة الاستثمار في الخارج واضحة في كل أقطار العرب وفي أفقرها. وأعرف أن استثمارات المصريين في الغرب أكبر من استثمارات أهل الغرب في مصر، وأحسب أن أكثر من قطر عربي آخر في الوضع نفسه أو قريب منه. ولا حاجة في الغرب لعمالة من العالم الثالث، والدليل الواضح هنا هو «حائط الصين العظيم» الذي يبنيه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد الهجرة من الجنوب إلى الشمال. ولكنه يلتقط من عندنا أصحاب الكفاءات العالية (في الجامعات الأمريكية والكندية بصفة خاصة) أو الخبرات الرفيعة المنتقاة (الشركات المتعدية الجنسية)، وبالطبع من يملكون ثروة في البلد الذي يهاجرون إليه.

وبقدر هذا الاستغناء المتزايد، ذبل اهتمام الدول الغربية بمساندة نظم الحكم في العالم الثالث التي تمكنت بمساندة المال والسلاح الغربيين من أن تسوم شعوبها عذاب

---

(٢) وهذا نتيجة لسياسة في البحث التكنولوجي تهدف إلى ذلك، أي إلى إبداع Energy and Material Saving Technologies. ويؤكد هذا الاتجاه الوعي البيئي الذي يطالب بالتكنولوجيا غير الملوثة للبيئة (Clean Technologies).

(٣) بدأ الدولار يفقد من قوته الشرائية ومن سعر صرفه في مواجهة العملات الأخرى في عام ١٩٦٩ حين خفضت الحكومة الأمريكية محتواه من الذهب، وفي عام ١٩٧١ فصلت الولايات المتحدة الدولار عن الذهب تماما وأرغمت العالم كله على استبعاد الذهب من العملات جميعاً. وأصبحت كلها عائمة. وانتهى بذلك الدور الوحيد الذي أنشىء من أجله صندوق النقد الدولي، وهو تثبيت أسعار صرف العملات بين الدول الأعضاء. وثمة اتجاه قرني لهبوط القوة الشرائية لكل العملات لأسباب بنيوية في الرأسمالية العالمية المعاصرة. انظر في ذلك: (Ismail Sabri Abdalla, *Monnaie et structure économique: Essai sur le rôle des conditions de structure dans la détermination de la valeur de la monnaie* (Le Caire: Impr. mondiale, 1952).

الفقر والجهل والذل والمهانة، ورتعت في موارد البلاد الطبيعية والمعونات الأجنبية والدولية وأموال الفساد والنهب، فكون أفرادها ثروات خرافية. وكان اختفاء السند الأجنبي الفاعل إيذاناً بانهيار «الدولة ذات السيادة» وليس حلول حكم عادل محل حكم ظالم. وكان من الطبيعي إزاء انهيار الدولة الفاسدة الظالمة أن يرتد الناس من الوطنية إلى القبلية وأن تكتسب المنازعات طابع العنف وتنتشر الحروب الأهلية وحروب الحدود. وليس هذا الحديث توقعاً لمستقبل نخشاه، ولكنه حاضر نعيشه. فأين الدولة في الصومال ورواندا وبوروندي والكونغو برازافيل والكونغو (زائير سابقاً) وسيراليون وليبيريا وأفغانستان؟ ولماذا نذهب بعيداً، ألم تستمر الحرب الأهلية في لبنان ١٥ عاماً اختفت فيها سلطة الدولة ويعتبر الكثيرون نهايتها وعودة الدولة إلى الوجود نوعاً من المعجزات؟ ومن يملك التنبؤ بنهاية قريبة للحرب الأهلية في السودان دون أن يتجزأ إلى عدة دول، أو عدم تجدد الحرب الأهلية في اليمن؟ ولا أريد قول المزيد في هذا الباب حتى لا أنكأ جروحاً ما زالت دامية. ولكن الأحداث ـ لأسفي الشديد ـ أثبتت صحة ما قلته قبل حرب الخليج الثانية من أن عدم توجه العرب نحو التكامل والوحدة ينذر بمزيد من التجزئة داخل عدد من أقطارنا. لقد قلنا الكثير ضد التبعية ومسؤولية حكام دول العالم الثالث ونحن الآن في وضع أسوأ، إذ ضاعت الدولة أصلاً. والمستفيد الأول والأخير من هذه الحروب هم تجار السلاح. ويبقى دائماً سؤال يحتاج إلى مزيد من البحث هو: من يموّل هذه الحروب وقد استمر بعضها أكثر من ربع قرن كحرب أنغولا التي لم تصفّ تماماً حتى الآن؟ هناك عناصر للإجابة تتمثل في بعض حالات ظاهرة. فقادة «المجاهدين» المتحاربين في أفغانستان يشجعون زراعة الأفيون ويبيعونه بثمن بخس (أقل مما يدفع في شراء أفيون المثلث الذهبي). كما يبيع قادة حركة يونيتا الانفصالية في انغولا الماس للشركات المتعدية الجنسية بأقل من نصف الثمن الذي تحصل عليه جنوب أفريقيا. ومسارعة شركة أمريكية لعقد اتفاق مع كابيلا قبل أن يطرد موبوتو ويدخل العاصمة كينشاسا يرجع لأن جيشه كان قد سيطر فعلاً على إقليم كاتنغا أكبر مصدر للماس في أفريقيا وربما في العالم. والقضية تستحق الاهتمام والبحث. فالمال عصب الحرب. وكل حرب تستمر عدة سنوات لا بد أن يكون لها جهة أو جهات ممولة. وهكذا على أية حال تدمر المجتمعات نفسها بدل أن تنميها[٤].

---

(٤) انظر: Luc van de Goor, Kumar Rupesinghe and Paul Sciarone, eds., *Between Development and Destruction: An Inquiry into the Causes of Conflict in Post-Colonial States* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1996), وهو نتيجة بحث أجرته وزارة الخارجية الهولندية (وزارة الدولة للتعاون والتنمية) ومعهد هولندا للعلاقات الدولية، شارك فيه وكتب فصوله عشرون باحثاً من جنسيات مختلفة منهم أربعة من مواطني العالم الثالث أحدهم مصري. ومن أطرف ما قرأت فيه ما قاله باحث من جامعة هامبورغ من أن «مولد ونشأة الرأسمالية تقترن دائماً بالحروب. هكذا كان الحال في أوروبا، وهو الحال الآن في دول العالم الثالث»، ص ٥٤ وما بعدها.

ثانياً: التنمية المستقلة في زمن الكوكبة

يتوهم بعض دعاة الكوكبية (Globalism) أن الكوكبة قد محت الحدود السياسية وأهدرت قيم الوطنية والقومية، وأن الحضارة الغربية في طريقها إلى العالمية على أساس دفع الحضارات الأخرى إلى عالم المتاحف والذكريات الحلوة أو المرة على حسب هوى المتذكر، وأن هذا التغيير الشامل لوجه كوكب الأرض حتمي ونافع ـ ولو بعد زمن ـ لكل البشر. وقد أوضحنا في ما سبق الحقيقة الكريهة لمحتوى الكوكبة. فالتنمية الشاملة لمجتمعات العالم الثالث في حاجة إلى دولة ديمقراطية قوية بالتأييد الشعبي، فاعلة من خلال المشاركة الشعبية تصفي التنمية الشوهاء التي ورثتها من أيام الاستعمار قديمه وجديده ومن نظم القهر والفساد والعجز والتبعية. والقول بغير ذلك ضلال تولده خديعة أو قصر نظر أو جهالة. فالتنمية مستقلة أو لا تكون إلا تنمية محدودة خاضعة لقوى خارجية مهدرة لمصالح الجماهير العريضة لا تعيش إلا لأجل محدود وفي إطار من القهر والاستغلال والفساد والتخلف، على رغم ما قد ينتشر في بلادها من أكل «ماكدونالد» وشرب الكوكاكولا وارتداء «الجينز وتي شيرت»، والإعجاب بموسيقى الروك ومشتقاته، حتى الارتباط بشبكة انترنت واقتناء الهاتف المحمول وتركيب «الدش» في البيت ومحل العمل.

والتنمية المستقلة ليست مظاهر خارجية (علم، نشيد وطني، تبادل السفراء، عضوية الأمم المتحدة..) كما أنها ليست اقتناء وتكديس أحدث الأسلحة التي لا تستخدم في الغالب إلا في الانقلابات أو قمع المواطنين، حماية لحكم مستبد أو في حرب أهلية أو غزو دولة مجاورة لا تهددها بأي تهديد جاد. وخبراء الاستراتيجيا العسكرية في بعض دولنا على الأقل يؤكدون أن توفير الأمن الخارجي يكون ببناء «القوة الشاملة» الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية. وبلغة الاقتصاد تسمى هذه العملية التنمية الشاملة والمطردة. وجوهر الاستقلال هو توفير أعظم قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المؤيدة شعبياً إزاء عوامل الضغط الخارجي وفي مقدمتها آليات الرأسمالية العالمية. وحين ناقش أعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية موضوع التبعية في مؤتمرهم الأول قال زميل فاضل معروف بدفاعه عن الليبرالية إنه يعرف ما نسميه التبعية على أنه «الهشاشة والعجز أمام الصدمات الخارجية» (Vulnerability to External Shocks). ولست أرفض هذا التعريف بل وأستند إليه في تعريف التنمية المستقلة بأنها القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية والتحرر من القيود الخارجية (External Constraints). ولا يجوز الاستهانة بدور الدولة استناداً لسوء ما وقع من البيروقراطيات في هذا البلد أو ذاك، ولكننا نؤكد إلى جانب ضرورة الدور الفاعل للدولة على ضرورة الديمقراطية والمشاركة الشعبية والتعددية السياسية والانتخابات النظيفة والنزيهة التي تحد في مجموعها من خطر البيروقراطية.

ولكن من حق القارىء أن يتساءل: ألم تحمل الكوكبة جديداً يستدعي مزيداً من التوضيح لمفهوم التنمية المستقلة؟ لقد ثارت مناقشات كثيرة بين مفكري العالم الثالث في الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) حول الموقف من المعاملات الدولية. وكنا جميعاً مقتنعين تماماً بأن نسق الأسواق العالمية تحكمه قوى الرأسمالية العالمية وأن كل مبادلة بين دولة في الجنوب وأخرى في الشمال هي بالضرورة غير متكافئة تفيد الدولة الشمالية على حساب الدولة الجنوبية. ولكن انقسم الرأي إلى اتجاهات ثلاثة: من كانوا يرون أنه «لا بد مما ليس منه بد»، وفي الطرف الآخر من نادوا بالانسلاخ الكامل عن هذا النسق، وكنت في اتجاه ثالث تبنى مفهوم الانسلاخ الانتقائي (Selective Delinking)، أي الاستيراد بقدر حاجاتنا المخططة بعد دراسة، والتصدير بما يكفي لتغطية تكلفة الاستيراد. فالأساس هو الاعتماد على النفس في كل قطر، ثم الاعتماد الجماعي على النفس على المستوى الإقليمي. وكان معنى ذلك رفض دعوى «الإنتاج للتصدير» كمحرك للتنمية[٥]. وأعتقد أن الكوكبة وما ولدته من مواثيق وقوانين تحكم العلاقات الدولية وقعتها معظم دول الجنوب ومنها غالبية الدول العربية تنهي بشكل قطعي خيار الانسلاخ الكامل، فضلاً عن أنه بذاته ليس كافياً لتحقيق التنمية المستقلة، فدولة بورما «مغلقة» إلى حد كبير منذ ثلاثة عقود ولم تحقق في مضمار التنمية أي سبق. وأضيف هنا أن الانسلاخ الانتقائي صار أكثر صعوبة وأعصى منالاً، ولكنه ضروري في أشكال متعددة لتحسين وضع بلادنا داخل النسق الكوكبي. فنحن نتمسك بأن التنمية المستقلة لا تتجسد إلا بالاعتماد على النفس قطرياً وإقليمياً. ولكن هذا الاعتماد لا ينفي ضرورة التعامل مع الخارج. وفي عصر تنهار فيه الحواجز الجمركية لن تبقى التنمية مستقلة إلا بقدر دعمها لـ «القوة الشاملة» والقدرة التنافسية لمنتجاتها لا في الأسواق الخارجية فحسب ولكن أولاً وقبل كل شيء في الأسواق الداخلية التي تفتحها الغات ١٩٩٤ أمام المنتجات المستوردة من سلع وخدمات ورؤوس أموال. فالخطر الأعظم اليوم لا ينحصر في علاقات القوى في شبكة المعاملات الدولية وإنما في السقوط خارج هذه الشبكة تماماً، أي في الاستبعاد والتهميش كما أوضحنا سابقاً. ويجب أن نعي تماماً آليات التهميش. فهناك عدد كبير من دول العالم الثالث تقع في أطراف الشبكة، أي في وضع يسميه الاقتصاد الأكاديمي «المنتج الحدّي». ويعرف بأنه المنتج الذي يغطي تكلفة انتاج السلعة ولا يحقق ربحاً في حين ـ كما يؤكد الاقتصاد الأكاديمي ـ يحقق المنتجون الكبار ربحاً أعلى من متوسط الأرباح، جزء منه يسمونه «الريع» (Rent) مرتبط بكبر حجم الشركة. وما يعنينا هنا أن اقتصادات السوق تؤكد

---

(٥) انظر تفصيل ذلك في: جامعة الأمم المتحدة، **دراسات في الحركة التقدمية العربية**، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

أن المنتج الحدّي يفلس إذا انخفض سعر السوق لأن عائده يقل عندئذٍ عن تكلفة انتاجه. وهذا الأمر في نظر الليبراليين محمود لأنه إعمال لقانون البقاء للأصلح الذي هو وحده سبيل التقدم المستمر، ومن ثم فإن التهميش يهدد كثيراً من أقطار العالم الثالث. وبالتالي لا بد لبلادنا أن تتجاوز الوضع الحدي بمسافات كبيرة.

ومن ناحية أخرى لا بد أن نأخذ في الحسبان ظاهرة استغناء الشركات الكوكبية عن الدولة بمفهومها التقليدي. فهي توظف الدولة في فتح أسواق جديدة وواسعة. ونرى الآن أمثلة لرؤساء دول أو حكومات يزورون رسمياً دولاً أخرى وفي رفقتهم «رجال أعمال» وفي حقائبهم مشروعات عقود كبيرة. وأصبح نجاح أو إخفاق الزيارة الرسمية مرتبطاً بحجم ما تم التعاقد عليه. وهو ما يبدو عبر وسائل الإعلام كعملية تنشيط ودعم لشركات من جنسية الزائر ويؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة. ولكن الشركات الكوكبية التي تستفيد من العقود لها مصانع في أقطار متعددة ويمكن أن تورد منها ما يعادل نسبة عالية من قيمة العقد الذي فاز به الرئيس الزائر. ومن ناحية أخرى كشفت التحقيقات الجنائية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على سبيل المثال أن معظم الأحزاب السياسية الكبيرة تتلقى دعماً مالياً كبيراً من الشركات المعنية. وثبت أن بعضها يمّول حزبين متنافسين حتى لا تأتي نتيجة الانتخابات بأي شيء سلبي يمكن أن يضايقها. وهكذا تحول رجال الدولة من «Statesmen» إلى بيّاعين (Salesmen) وظهرت في أمريكا دعوة قيادات الشركات الكبرى (Corporate Leaders) لأن يتحلوا ببعض صفات رجال الدولة، أي أن يراعوا الجوانب السياسية والاجتماعية وضرورات الاستقرار إلى جانب اهتمامهم الأصيل بتعظيم الربح. لكن قادة الشركات الكوكبية لهم حسابات تختلف عن حسابات السياسيين في أحيان كثيرة. وهنا يضغطون في أحوال معينة على الحكومة لتغيير سياستها. وأكبر مثل على ذلك تخلي الولايات المتحدة عن تسوية قضية الأسرى والمفقودين من الجنود الأمريكيين كشرط حاسم لعودة العلاقات الدبلوماسية مع فييتنام. فقد أعيدت تلك العلاقات لتأخذ الشركات الأمريكية نصيباً من سوق انفتحت على التعامل الخارجي وتسابقت الشركات المتعدية الجنسية إلى أرضها. وترك موضوع الأسرى والمفقودين للتفاوض الهادىء والإجراءات المتدرجة التي لا يعلن عنها. وفي مثال آخر يطالب قادة الشركات الكبرى التي مقرها الولايات المتحدة برفع الحصار الذي تفرضه واشنطن على كوبا، وبشكل خاص إلغاء التشريع الذي يحظر على الشركات الأمريكية التعامل مع هذا البلد. ولكنهم يلقون مقاومة شديدة من «مافيا المخدارت» الكوبية المستقرة في فلوريدا أساساً، والتي تشتري ذمم عدد كبير من أعضاء مجلسي الكونغوس. ومهما يكن من أمر هذا الصراع سارعت شبكة «CNN» إلى افتتاح مكتب لها في هافانا العام الماضي. ولم تتخذ الإدارة الأمريكية أي إجراء قانوني ضدها حتى هذه اللحظة. وقد أصدر الكونغرس الأمريكي منذ أكثر من سنتين قانوناً بمعاقبة الشركات غير الأمريكية

التي تتعامل مع إيران. والعقاب هنا يكون بحظر نشاطها في الولايات المتحدة أساساً. وفجأة أعلن أن شركة «توتال» الفرنسية المقر قد وقّعت مع إيران عقداً في صناعة البترول قيمته ثلاثة مليارات من الدولارات. ولم يثر هذا الأمر أي نزاع بين واشنطن وباريس، ولا سمعنا عن معارضة شركات نفط أمريكية لانفراد شركة فرنسية بهذا العقد الدسم. والسبب عندي يرجع إلى أسلوب عمل الشركات الكوكبية القائم على استخدام شركات تابعة لها أو التعاقد من الباطن مع شركات أمريكية أو شركات تابعة لتلك الشركات.

وأسوق هذا الحديث لإبراز واقع جديد على حكامنا وهو أننا سنتعامل أكثر فأكثر مع شركات متعدية الجنسية، وأن مكانة العلاقات بين الحكومات تتراجع أكثر فأكثر في إطار ما يسمى الشراكة أو إقامة منطقة حرة... الخ. وترجع أهمية هذا الوضع الجديد إلى ضرورة تعزيز قدرتنا التفاوضية مع هذه الشركات. ومن ثم يتعين البحث عن عناصر القوة التفاوضية التي تحترمها هذه الشركات بعيداً عن الايديولوجيات والعبارات الإنسانية والصيغ السياسية المعدة للاستهلاك العام. وفيما يلي أقدّم ما توصلت إلى أنه عناصر قوة لأي قطر من العالم الثالث.

١ ـ حجم السوق الحالية أو الاحتمالية

من نافلة القول تأكيد أن الشركة الرأسمالية تسعى دائماً إلى أسواق متنامية لتصريف ما تقدمه من سلع أو خدمات. ويسعدها انسياب منتجاتها بين عشرات الملايين وعبر مساحات شاسعة دون إجراءات تصدير أو استيراد أو مرور بالجمارك أو ضرورة جواز سفر عليه تأشيرة دخول... الخ. ومن هنا يأتي إهمالها الكامل للأقطار الصغيرة الفقيرة التي تشهد الانقلابات العسكرية أو أعمال عنف سياسية أو حرب أهلية. وهذا الإهمال قد انعكس في حرص الرأي العام الأمريكي على رفض أن يموت جنود أمريكيون في معارك من أجل فض قتال في أفغانستان أو محاولة إقامة دولة في الصومال. حتى مأساة البوسنة (وهي بلد أوروبي) تدخلت فيها الولايات المتحدة في إطار حلف الأطلسي وبأسلوب يضمن حياة جنودها إلى أقصى حد ممكن. وعلى العكس مارست الشركات الكوكبية كل صنوف الضغط لدعم العلاقات التجارية مع الصين على الرغم من كل ما قيل عن عدم احترام حكومتها لحقوق الإنسان، وانفراد الحزب الشيوعي بالسلطة فيها. هذا مع العلم بأن الصين لا تقدم أي إعفاءات ضريبية للمستثمرين. ومن المعروف أن «النمور الآسيوية» عاشت تجربة النمو الاقتصادي في ظل حكم دكتاتوري مستبد لم تتخلص منه إلا كوريا الجنوبية في التسعينيات. وكمؤشر جزئي على أهمية حجم السوق نذكر بأن الهند في السنوات الأربع الأخيرة تلقت أكبر حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان العالم الثالث. وفي تفسير هذا الإقبال الكبير نجد حقيقة ذكرها رئيس وزراء الهند عند لقائه بمثقفين مصريين أثناء زيارته

لمصر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ من أن ثلث الهنود حالياً طبقة وسطى، أي حوالى ٣٠٠ مليون لهم تطلعاتهم الاستهلاكية المشروعة ويمكّنهم دخلهم من شراء ما يرضونه. ولما كانت تعاملات الشركات الكوكبية محكومة بما يسمى «التخطيط الاستراتيجي» وهو دراسة لاحتمالات المستقبل في مجالات نشاط الشركة في المدى المتوسط، كان من الطبيعي أن تأخذ في الحسبان إمكان تحول فئات جديدة من الناس إلى طبقة وسطى في السنوات الخمس القادمة مثلاً، وهو ما أسميه السوق الاحتمالية.

٢ ـ معدلات نمو اقتصادي عالية ومطردة

وبديهي أن تحول السوق الاحتمالية إلى سوق فعلية يتوقف قبل أي شيء على الزيادة في الدخل القومي واتساع قاعدة من يستفيدون من تلك الزيادة. ولا يعني في هذا المقام ضرورة تحقيق معدلات نمو استثنائية تقترب أو تتجاوز ١٠ بالمئة سنوياً، بل يكفي معدل ثلاثة أضعاف معدل زيادة السكان السنوية، حوالى ٦ بالمئة، وذلك لأن الأهم هو اطراد النمو عبر عشر أو خمس عشرة سنة. والارتفاع الكبير يمكن أن يكون استثناء ولفترة محدودة. كما يمكن إذا كان الارتفاع بسبب حدث معين (كشف نفطي مثلاً) أن يليه انخفاض حاد. وعلى العكس من ذلك يعني اطراد معدل نمو مرتفع أن الاقتصاد القومي يسير بخطى ثابتة وبطريقة مأمونة يمكن أن تكون أساساً تعتمد عليه الأطراف الخارجية في تخطيطها الاستراتيجي. ونعود لحالة الهند لاختبار صحة ما نقول. لقد كان متوسط معدل النمو الاقتصادي ٥,٨ بالمئة خلال السنوات العشر (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠). وفي النصف الأول من التسعينيات الذي شهد تراجعاً عاماً في معدلات النمو، وبخاصة في جنوب شرقي آسيا كان معدل المتوسط السنوي ٤,٦ بالمئة. ونجد وراء هذا الأداء زيادة معدل الادخار المحلي (في هذا البلد الفقير) فقد ارتفع من ١٧ بالمئة في ١٩٨٠ إلى ٢٢ بالمئة في ١٩٩٥، كما ارتفع معدل الاستثمار المحلي من ٢١ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة. وفي مجال توسيع السوق المحلية يلعب نمط توزيع الدخل القومي دوراً أساسياً. فتركز الدخل في يد العُشر الأكثر دخلاً يخلق طلباً على السلع الترفيهية ولكنه طلب محدود بقلة عدد الأغنياء في حين يقف الفقراء وراء أسوار السوق لأنهم محرومون من القوة الشرائية اللازمة لدخولها. وكلما كان التوزيع أكثر عدلاً اتسعت السوق أساساً باتساع قاعدة الطبقات الوسطى. ومن ثم تكون عدالة التوزيع عامل قوة اقتصادية في التفاوض وليست مجرد إرضاء الرغبة المشروعة في توفير قدر من العدل الاجتماعي، ناهيك عن التخفيف المستمر لوطأة الفقر الذي يدعو إليه البنك الدولي.

٣ ـ القدرة العلمية والتقانية

لم نكف نحن العرب عن ترديد مقولة «عصر العلم التقانة» الذي كان يجب أن ندخله طيلة العقود الثلاثة الماضية. ومع ذلك لا أعتقد أن أوضاعنا قد تحسنت كثيراً

عن الصورة التي قدمتها دراسة أنطوان زحلان في أواسط السبعينيات، في حين تقدم غيرنا في العالم الثالث في نواح كثيرة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى جانبين مهمين في هذا الشأن. **أولهما** أن الإنتاج الحَديث للسلع والخدمات لا مكان فيه لعامل غير مؤهل علمياً. وما لا نمتلكه من المعارف والمهارات ننجح أحياناً في شرائه بثمن باهظ أبرز أمثلته أجور العمالة الأجنبية من ناحية، وحقوق الملكية الفكرية من ناحية أخرى. وليس لنقل بعض التقنيات الجديدة في مواقع محدودة مفعول مضاعف ينشر بذاته المعرفة التقنية في جنبات المجتمع. كما أن اقتناء الأدوات الحديثة لا يأتي معه بالقدرة على الاستفادة منها إلى أبعد حد. والمثل الذي يقلقني شخصياً هو عدد أجهزة الحاسوب التي انتشرت في مكاتب وبيوت كثيرة في مصر والتي أعتقد أننا لا نستخدم من طاقاتها الكاملة إلا في حدود ١٠ بالمئة. وما زالت صناعة البرمجيات (Software) في الوطن العربي تحبو في خطواتها الأولى. في حين أن الهند مثلاً ثاني مصدر للبرمجيات في العالم بعد الولايات المتحدة. فالآلة الأكثر تقدماً لا تعطي كل قدرتها إلا إذا تعامل معها أفراد مؤهلون يتقنون التقانة المستعملة فيها ولديهم طلب اجتماعي يقتضي استخدامها. وإذا كان كلينتون في خطاب افتتاح مدة رئاسته الثانية قد نادى بإتاحة التعليم العالي للجميع، فإنه لم يكن يصدر عن شعور عميق بالتضامن مع الفقراء أو اقتناع حميم بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وإنما دفعه إلى هذا ما تتطلبه الشركات الأمريكية من عمالة حاصلة على هذا المستوى من التأهيل. فإذا أردنا أن ننافس المتقدمين وأن نحسن موقعنا على نحو ملموس ومتزايد في اقتصاد العالم فلا سبيل إلى ذلك إلا بالتعليم والتأهيل والتدريب وإعادة التأهيل وتكرار التدريب وبث التطلع إلى المزيد من المعرفة لدى أجيالنا الشابة وإعلاء قيمة الإتقان في العمل. والأمر **الثاني** هو بناء قاعدة علمية وتقانية وطنية قادرة على تطويع المستورد من التقنيات وتحديث ما هو قديم عندنا وإبداع حلول تقانية جديدة. وفي حدود دراستي للأوضاع في مصر وجدت أن المشكلة الأساسية هي ندرة الطلب الاجتماعي على منتجات البحث العلمي والتقانة. لقد أنشأت مصر ـ ولا سيما بعد ثورة ١٩٥٢ ـ عشرات من مراكز البحث العلمي والتقاني المتخصصة بالإضافة لما أنشأته من جامعات. وتضم هذه الوحدات العلمية الألوف المؤلفة من حملة الدكتوراه. ولكنها تبقى طاقة عاطلة يعلوها صدأ القدم والإهمال. فما دام أصحاب القرار في الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص لا يدركون تماماً أهمية البحث العلمي والتقاني المحلي وضرورة تنشيطه، والارتفاع بمستواه، والاستفادة من منتجاته، ويعنون بشراء «الجاهز» من الخارج، لن تتكون عندنا القاعدة المنشودة، وللدولة دور أساسي في بناء تلك القاعدة. فعليها يقع عبء تمويل البحث العلمي في مجالات الرياضيات والعلوم الطبيعية وعلوم الحياة التي توفر البنية الأساسية لكل بحث تطبيقي وتقاني. ومن جهة أخرى لا بد أن يشارك قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص في تمويل البحث التقاني، وبخاصة في مرحلة

التعرف على التقانات المستوردة وتطويعها للظروف المحلية وتحسينها، وثانياً في تبني مشروعات البحث والتطوير. وعلينا أن نعرف بالدقة التكلفة السنوية لاستيراد التقانة حتى ندرك ضرورة «الإحلال محل الواردات» كما كان يقال، أو الأقل الطموح لإنتاج خدمات تقنية يمكن تصديرها. ونجد في البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ميزان مدفوعات للتقانة يقارن في كل دولة ما تصدره وما تستورده. وبقراءة بيانات ١٩٩٦ نجد أن هذا الميزان حقق فائضاً كبيراً لصالح كل من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وهولندا والسويد، في حين حقق عجزاً في ألمانيا وفرنسا. كما نجد أن الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول السبع الصناعية يتراوح ما بين ١,١٦ بالمئة في إيطاليا و٢,٨٤ بالمئة في اليابان. وهذا ما يفسر جزئياً واقع أن أعلى نسبة زيادة سنوية في إنتاجية العمل تحققها اليابان. ولتفادي اللبس نوضح أننا بصدد عمليات البحث والتطوير فقط، وبالتالي لا تدخل البحوث العلمية ولا التعليم العالي بمرحلتيه في هذه الأرقام التي ذكرناها على الرغم من أهميتها لعمليات البحث والتطوير. هل يعرف أحد تكلفة البحث والتطوير في أقطار العرب الغنية أو الفقيرة أو متوسطة الحال؟ وحيث يوجد إنفاق على مراكز بحوث، هل يتجاوز إجمالي مرتبات العاملين ويسمح باقتناء المراجع وأدوات البحث العلمي الحديثة؟

٤ ـ الاستقرار السياسي

ولا يعني هذا التعبير تجميد الأوضاع القائمة والحفاظ على بقائها لأن هذا هدف مستحيل في المدى الطويل، ويمكن أن يكون في الأجل المتوسط سبباً لقلاقل اجتماعية وهزات سياسية وأعمال عنف وتدمير. وإنما يتحقق الاستقرار بوجود آليات سلمية لتداول السلطة بين قوى سياسية (وليس مجرد أشخاص) نشيطة في المجتمع. وهذا لا يتصور إلا ملاصقاً للتعددية السياسية وحرية العمل السياسي وتكوين الأحزاب وحرية حركتها. ولا تزدهر التعددية ولا يتحقق التداول السلمي للسلطة إلا بالانتخابات المباشرة بين مرشحين متعددين يصدق عليها وصف النظافة والنزاهة كما يقول رجال القانون وكذلك الإعلام الغربي. ومثل هذا التغيير من طبيعة الأمور فلا شيء في الكون يبقى على حاله. ولكل مجتمع تناقضاته الداخلية وبه مصالح متعارضة ووجهات نظر بل وفلسفات متنوعة. وميزة الديمقراطية هي أنها تنظم قواعد الصراع الاجتماعي وتفتح باب انتقال السلطة من حزب (أو أحزاب مؤتلفة) إلى حزب آخر (أو مجموعة أخرى من الأحزاب). ولكل حزب سياسته المعلنة وبرامجه التي يروج لها بحيث لا يفاجأ المجتمع بحكام لا يعرف عنهم شيئاً كثيراً يطبقون سياسات لم تكن منتظرة. وكان نمو الديمقراطية الغربية الديمقراطي الذي تحقق أساساً بسبب نضال الجماهير ودفاعها عن حقوقها المشروعة واقتحام ممثليها مواقع صنع القرار، فرصة

للرأسمالية للبقاء بقبول تداول السلطة في إطار مجتمع رأسمالي دون تهديد بالإطاحة بالرأسمالية كطبقة حاكمة. ومن ثم ظهرت الدعوة إلى المشاركة الشعبية المباشرة في صنع القرار. ومن وسائل هذه المشاركة تمتع الحكم المحلي القائم على الانتخاب الحر والمسؤولية أمام ناخبيه بسلطات حقيقية تنتزع من جهاز الدولة المركزي. ومن أشكاله أيضاً مشاركة العاملين في إدارة الشركات في القطاع الخاص (وهذا مطبق في ألمانيا منذ الستينيات) ومشاركة المنتفعين في إدارة الخدمات: المدارس، المستشفيات.. الخ. وفي تقديري أن انتقال المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية يكون بالطرق السلمية، أي حين تقتنع أغلبية المواطنين الواضحة (وليس المطلقة فقط) بعناصر نمط الإنتاج الاشتراكي المحدد النابع أصلاً منها والمطروح عليها. ولا يجوز أن يكون الانفراد بالسلطة السياسية وحرمان المجتمع من تداولها السلمي ثمناً للحصول على العدالة الاجتماعية. فأنبل ما في الاشتراكية هو النزعة الإنسانية العميقة التي تدفع إلى النضال من أجل أن يتحرر المواطن من القهر السياسي والظلم الاجتماعي معاً.

وقد تنبه المفكرون ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين لانتشار ظاهرة الفساد المرتبط بالحكم والسياسيين على نطاق لم يكن معروفاً من قبل. وتوفر الديمقراطية إلى حد كبير وسائل الكشف عن الفساد ومحاكمة الفاسدين(٦). وأعتقد أن حجم الفساد السياسي في الدول الديمقراطية الغنية مرتبط بتراجع دور الدولة وهيبة كبار المسؤولين فيها أمام ما تملكه الشركات الكوكبية من نفوذ وسلطان وأموال تتزايد باستمرار. وفي ظل الكوكبة أصبحت مراكز القيادة في الشركات الكبرى أهم في نظر الكثيرين من مناصب الوزارة. وأصبحت مناصب الدولة وسيلة للإثراء حتى لو أدى الحصول على الأموال إلى فقدان المنصب السياسي. ولكن أثر الفساد في أقطار العالم الثالث أعظم بكثير. فهو فساد مصحوب بجهل وانعدام كفاءة يعود بأضرار بالغة على جهود التنمية. فالمسؤول السياسي الذي يقبل رشوة من شركة يتعاقد معها يقبل أن تدفع بلده ثمناً أعلى من المتاح في الأسواق أو أن تقبل سلعاً أو خدمات من مستوى أدنى بكثير من المتاح. وقد كتبت قبل ١٥ عاماً «إن الفضيلة في مجتمع فقير قيمة اقتصادية وليست قيمة أخلاقية فقط»، واكرر أن مجتمعاً لا يميز بين الحلال والحرام أياً كان مقياس ذلك يسير بالضرورة إلى الهاوية. وعلى أية حال فإن أحدث صيحة ظهرت بعد أن فجر الرئيس الحالي للبنك الدولي خطر الفساد هي شعار «الحكم الجيد»، وهذه ترجمة غير دقيقة للمصطلح الانكليزي «Good Governance».

---

(٦) ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى المثل الرائع الذي ضربته إيطاليا في الحرب ضد الفساد والمافيا المتداخلة مع الأحزاب الحاكمة وأدت إلى تصفية شبه كاملة للحزب الديمقراطي المسيحي الذي حكم البلاد أكثر من أربعين عاماً بعد أن دخل عدد من أبرز قياداته السجن بأمر القضاء، وكذلك الحزب الاشتراكي الذي فر رئيسه إلى تونس. وتم كل ذلك بإجراءات قانونية عادية على يد قضاة نزيهين، وهذا ما يثبت أنه من الممكن بالديمقراطية تصفية بنية الفساد الأساسية.

ثالثاً: التوحد ضرورة بقاء

١ ـ قصة نجاح متوقع

ولا ننفرد نحن بالقول باستراتيجية التغلب على التبعية والفقر والتهميش، بل إن أحد معاقل البحث العلمي الجاد وفي الوقت ذاته التحبيذ المطلق للكوكبة، ودراسة سبل التطور على مستوى العالم في ظلها يقدم ما يؤكد ما وصلنا إليه من أفكار حول إمكان الإفلات من القيود التي تربط معظم بلدان العالم الثالث بالتخلف والاستبداد والظلم الاجتماعي والعنف السياسي، وهو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تضم كل الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، بالإضافة إلى ثلاث دول أوروبية شرقية انضمت بعد سقوط الحكم الاشتراكي فيها، وكذلك ثلاث من العالم الثالث واقعياً ضمت لأسباب سياسية (ومجموع العضوية ٢٩ دولة). وقد سارت هذه المنظمة (التي تعتمد على البحث والدراسة واقتراح الحلول ومتابعة تطورات الاقتصاد في كل دولة عضو فيها ومقابلة كل هذا بما يجري في العالم خارجها، إذ انها لا تصدر قرارات ولا تتبنى إجراءات عملية وإنما توفر سبل التعاون والتنسيق من خلال اجتماعات على مستوى الوزراء تعد لكل منها الإعداد الجيد) بين أمور أخرى على إجراء دراسات مستقبلية عن أوضاع أعضائها وبقية دول العالم لمدة ٢٥ سنة قادمة. وفي ١٩٧٥ أعدت المنظمة مشروعاً بحثياً بعنوان «Interfutures» لتصور نمو اقتصادات أعضائها، وعلاقة هذا النمو بما يجري في العالم الثالث حتى نهاية القرن. وفي ١٩٩٥ أجرت دراسة أخرى تمتد إلى ٢٠٢٠ اسمها «Interdependence» أو الاعتماد المتبادل. وتمت الدراسة عن طريق إعداد نموذج توازن عام[٧] صمم على أساس معطيات ثابتة عن السكان والموارد الأولية (أي متغيرة في حدود معروفة وواحدة أياً كان سيناريو التطور) وبنت اعتماداً على هذا النموذج سيناريواً أول يفترض نمو اقتصاد أعضاء المنظمة بمعدل ثابت يبلغ ٣ بالمئة سنوياً طول الفترة، ومعدل نمو الدول غير الأعضاء يبلغ ٦,٧ بالمئة. ويستند تقدير هذه المعدلات على نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي توفر الحرية الكاملة لحركة المبادلات والاستثمار بين كل الدول، لأنها ترى أن تلك الحرية تدفع إلى زيادة كبيرة ومتسارعة في الإنتاجية. أما السيناريو الثاني فإنه يتعلق بالتطور الذي يخفض معدله تأخر عدد من الدول عن إجراء التحرير الكامل للتجارة الدولية والاستثمار الدولي. والمقدر أن يكون عندئذٍ معدل النمو ٣ بالمئة في دول المنظمة و٤,٥ بالمئة في الدول الأخرى. وما يعنينا هنا هو ما وصلت إليه الدراسة من أن خمس دول ستصبح في عام ٢٠٢٠ من الدول

(٧) «General Equilibrium Model,» *L'Observateur de l'OCDE*, no. 207 (août-septembre 1997).

الكبرى التي تأخذ نصيباً وافراً من مجموع الناتج المحلي لدول العالم، وكذلك من إجمالي التجارة الدولية. وهذه الدول الخمس الكبرى الجديدة هي: روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وإندونيسيا، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (٧ ـ ٢)
الناتج المحلي الإجمالي للعالم وتوزيعه

	١٩٩٥	٢٠٢٠(ب)	٢٠٢٠(أ)
العالم (تريليون دولار)	٣٠,٨	٦٦	١٠١
دول المنظمة (النسبة المئوية من المجموع)	٦١	٤٩	٣٨
الخمس الكبار الجدد	٢١	٣١	٣٧
بقية دول العالم	١٨	٢٠	٢٥

المصدر: المصدر نفسه.
(أ) السيناريو المتفائل.
(ب) السيناريو المتحفظ

وأول ما يلفت النظر في هذه النتائج هو تراجع نصيب الدول الأعضاء في المنظمة في جميع الأحوال (وإن بنسب مختلفة وبفروق بينها كبيرة). كما نلاحظ أن الدول غير الأعضاء في مجموعها تحسن وضعها وإن كان الفائز الأكبر هو الدول الخمس الكبرى الجديدة التي يرتفع نصيبها بعشر نقاط مئوية في السيناريو المتحفظ و١٦ نقطة في السيناريو المتفائل. في حين أن بقية دول العالم تحقق تحسناً متواضعاً للغاية (نقطتان مئويتان بعد ٢٥ سنة) في السيناريو المتحفظ، أما في السيناريو المتفائل فتحقق ٧ نقاط. ومن ثم يبدو أن تراجع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتناسب بالذات مع تقدم تلك الدول الخمس.

وتعطي أرقام التجارة الدولية المتوقعة انطباعاً مماثلاً مع شيء من الاختلاف في النسب.

الجدول رقم (٧ ـ ٣)
حجم التجارة الدولية وتوزيعه

	١٩٩٥	٢٠٢٠(ب)	٢٠٢٠(أ)
العالم (تريليون دولار)	٧,٦	١٧	٢٨
دول المنظمة (بالمئة)	٦١	٥٩	٤٩
الخمس الكبار الجدد (بالمئة)	١٠	١٤	٢١
بقية العالم	٢٣	٢٧	٣٠

(أ) السيناريو المتفائل.
(ب) السيناريو المتحفظ.

وواضح في هذا الجدول التراجع الملموس لنصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في التجارة الدولية بصفة خاصة في السيناريو المتفائل، ولكن ما يلفت النظر هو التواضع النسبي للزيادة في نصيب الخمس الكبار الجدد. ويفسر ذلك الاتساع المتوقع للأسواق الداخلية في هذه الدول الكثيفة السكان تحت التأثير المزدوج لزيادة السكان والارتفاع المطرد في الدخول.

وإذا تركنا جانباً كلاً من روسيا والصين على أساس أنهما في جميع الأحوال من الدول الكبرى ذات الأسواق الواسعة. ونحن في العادة لا نعد الصين من دول العالم الثالث، وهي ليست في مجموعة السبع والسبعين في الأمم المتحدة ولا في حركة عدم الانحياز. ويتعين علينا النظر في الدول الثلاث التي لا شك في أنها من دول الجنوب وأن ليس بينها اليوم دولة غنية بمقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرجوع إلى أساس اختيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول الخمس نجد أنها تركزت في أمرين: عدد سكان لا يقل عن مئة وخمسين مليون نسمة، وناتج محلي إجمالي لا يقل عن مئة وخمسين مليار دولار. وفيما يلي أرقام الدول الثلاث في ١٩٩٥.

الجدول رقم (٧ ـ ٤)

الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار) مقارناً بعدد السكان

(مليون نسمة) في بعض دول الجنوب

	عدد السكان (بالمليون)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
الهند	٩٢٩,٣	٣٢٤,١
إندونيسيا	١٥٩,٢	١٩٨,١
البرازيل	١٥٩,٢	٦٨٨,١
مجموع الدول العربية	٢٥٢,٨	٥٢٨,٧

المصادر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦**، تحرير صندوق النقد العربي، والبنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٧**. ويلاحظ أن النفط والغاز الطبيعي يمثلان خمس هذا الرقم.

٢ ـ الاختيار الحاسم

وفي ضوء ما تثبته التجارب الناجحة ومقارنتها بما يجري في معظم الدول الأفريقية يتضح بجلاء أن وحدة العرب الاقتصادية هي طوق النجاة من الأخطار التي تهدد مجمل الدول العربية مستقبلاً، والتي لمسنا بعض مظاهرها المدمرة والدموية في ربع القرن الفائت: غزو الكويت، وحرب الخليج الأولى وضياع فرصة التنمية المتسارعة في العراق أغنى أقطار العرب في المياه والطاقة الأحفورية ومساحة الأرض

القابلة للاستصلاح والزراعة مقارنة بعدد السكان، الخمس عشرة سنة التي ضاعت من عمر لبنان، الحرب الأهلية في اليمن، أوضاع الصومال المنهارة، محنة الجزائر، الحرب الأهلية في السودان.. الخ. وعلينا أن نواجه الواقع بصراحة وجسارة: لقد أخذت مظاهر التبعية، وبدايات التهميش، والتدمير بديلاً من التنمية تعمل عبر الوطن العربي كله. ووصلت العلاقات العربية ـ العربية إلى أدنى وضع عرفناه في ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن مكانتنا الدولية قد تراجعت كثيراً حالياً. كذلك أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية أبعد ما يكون عن ما يمكن أن تكون لو أخذنا بأسباب التقدم والنمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي والديمقراطية.

ويجب أن نتذكر أننا أمة فقيرة بالمقاييس الاقتصادية المتعارف عليها. فمتوسط دخل المواطن العربي حالياً لا يتجاوز ٢٠٩١ دولاراً في السنة. وإذا أخذنا في الاعتبار التفاوت الشديد في الدخل بين الدول العربية المحدودة السكان والدول العربية الكثيرة السكان من ناحية، وسوء توزيع الدخل القومي داخل كل قطر عربي يتضح لنا أن ثلث الأمة العربية على الأقل يعيش عند حد الفقر أو دونه. كما أن نسب الأمية مرتفعة في عصر لا تكفي فيه معرفة القراءة والكتابة ولا حتى اجتياز مرحلة التعليم الأساسي بنجاح. ومنذ الآن فرضت التقانة المتقدمة ضرورة إكمال المرحلة الجامعية ليصبح الإنسان عاملاً منتجاً. وما زالت المرأة العربية كقاعدة عامة مقيدة الحرية ومتدنية المكانة، محرومة في كثير من الأحوال من فرص العمل ومن المشاركة السياسية. وتراجعت مكانة العقلانية في خطابنا السياسي والإعلامي، بل والتعليمي، مفسحة المجال للعنف السياسي والتطرف الأعمى والاستجابة لأعمال الشعوذة وأحاديث الخرافات. وليس من المبالغة القول بأننا أهدرنا تراث النهضة العربية في هذا المجال. ومن ناحية أخرى لا بد من التخلص من أوهام ثراء مواردنا الطبيعية. فمعظم أرض الوطن العربي صحراء، وفي ما عدا العراق نعيش جميعاً في حالة شح مائي نسبي أو مطلق. كما يتعين علينا أن ندرك بصفة عامة أن الاعتماد على الصناعة الاستخراجية وحدها لم يخلق مطلقاً ثراء متجدداً وارتفاعاً مطرداً في مستوى المعيشة وتقدماً علمياً وتقانياً مرموقاً في أي بلد في تاريخ البشرية الحديث. وخير مثال هنا هو الكونغو (زائير) فهي من أغنى بلاد العالم بالموارد الطبيعية الثمينة والمتنوعة وشعبها من أفقر شعوب الأرض. وإنما تحقق كل ذلك في الأقطار التي استخدمت ما يستخرج من جوف الأرض كمادة أولية أو مدخل أولي في صناعات وخدمات متطورة ومتنوعة.

وعلينا أن نعي أن «الثراء المفاجىء» الذي عرفته الأقطار المصدرة للنفط في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٢ كان ظاهرة استثنائية، وأن النفط شأنه في ذلك شأن كل المواد الأولية يباع في سوق يسيطر عليها المشترون لا المنتجون. ودون الدخول في مناقشة أرقام الإنتاج والأسعار يكفي أن نتأمل تطور العلاقات الدولية. ففي السبعينيات كنا نهدد الدول التي تعادينا بحظر توريد النفط إليها. وها نحن أولاء في التسعينيات أمام

حظر الغرب استيراد النفط من إيران والعراق وليبيا أعضاء الأوبك وكبرى الدول المصدرة بعد السعودية. ومن المعروف أن سعر النفط الحالي لا يزيد مهما ارتفع على ستة دولارات بقيمة الدولار في ١٩٧٣. كما أن دول الفائض الرأسمالي تحولت بعد حرب الخليج الثانية إلى الاقتراض والسعي لجذب الاستثمار الأجنبي. ونعود مرة أخرى لدراسة مشروع «الاعتماد المتبادل» حيث نجد النص التالي: «بالرغم من الزيادة المتوقعة في الطلب على الطاقة... سيكون الإنتاج العالمي للطاقة كافياً، ولن يرتفع سعر الطاقة الأحفورية (حتى عام ٢٠٢٠) إلا بنسب متواضعة وستبقى أسعار النفط أقل من الأرقام القياسية التي وصلت إليها في فترة سابقة»[٨]. ونضيف هنا أن عدد سكان الأقطار العربية من الأقطار المصدرة للنفط والغاز سترتفع في هذه الفترة بمعدل سنوي ٢,٥ بالمئة وعلى مستوى الوطن العربي كله بمعدل ٢ بالمئة.

وبإيجاز نزعم أننا لا نملك خياراً في مواجهة كل قضايانا المعقدة وأخطار التبعية والفقر والتهميش إلا ببناء كيان اقتصادي قومي يتجاوز الأطر القطرية دون إهمال لخصائص كل قطر وظروفه. وهذه الخلاصة مؤسسة لا على أمجاد الماضي ولا أحلام القوميين العرب بمختلف اتجاهاتهم وأحزابهم ولكن على ضرورة البقاء في حلبة الأمم التي ستشكل عالم القرن القادم. وعلينا أن نحول هذه المقولة المستقبلية إلى واقع شعبي، بمعنى ان تقتنع غالبية المواطنين العرب بأن التكامل الاقتصادي ثم الوحدة هما وحدهما الإطار الذي يمكن أن يخرجهم من البطالة إلى العمل المنتج، ومن الفقر إلى مستوى معيشة لائق، ومن الإجحاف بالفقراء إلى عدالة اجتماعية في توزيع الدخل، ومن الاستبداد السياسي والعنف والعنف المضاد إلى حياة ديمقراطية حقيقية، وليسا مجرد شكلين يتخفى وراءهما حكم الفرد أو الحزب الواحد. كذلك لا بد من أن تدرك الرأسمالية العربية في مختلف الأقطار أن النجاح والثراء هما أيسر في سوق حجمها يقارب (في عام ٢٠٢٠ مثلاً) ثلاثمائة مليون منه في سوق قطرية محدودة من حيث عدد السكان ومن حيث عدد أصحاب القدرة على تشكيل طلب متزايد.

٣ ـ التنمية التكاملية

لن تتحقق الوحدة الاقتصادية بمعاهدة يوقعها الملوك والرؤساء. وليس ذلك لكونهم قاصرين عن تحقيق الإجماع المنشود، ولكن لأن مثل هذه المعاهدة الآن لن تغير من الواقع شيئاً أكثر مما حققته اتفاقية الخمسينيات التي أنشأت مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.. أي لا شيء تقريباً. والسبب الموضوعي في هذا الإخفاق وتلك الاستحالة هو أن الوحدة نتيجة لعمليات متواصلة ومتشابكة لا تؤتي ثمارها المرجوة دفعة واحدة وإنما عبر عملية (Process) تاريخية. ومن باب أولى يكون من العبث تخيل

(٨) المصدر نفسه، ص ١١.

تحقيقها بإرادة زعيم ملهم أو حزب طليعي متفرد. وقد اخترت عن عمد تعبير «توحد» وليس توحيد، لأن توحد فعل لازم لا يحتاج إلى مفعول به. وفي **صحاح** الجوهري نقرأ «توحد برأيه أي تفرد به» في حين أن توحيد لا بد له من فاعل ومفعول به. وفي اعتقادي أن المطلوب هو توحد الوطن والأمة، أي مشاركة العرب كأفراد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقفين في العمل الإيجابي الذي يستهدف تحقيق الوحدة.

والأمر الثاني الذي ألح عليه دائماً هو ضرورة إرساء القواعد الاقتصادية ذات المصلحة في توحيد السوق العربية. وهذا لا يتنافى مع ضرورة عقد اتفاقيات متعددة بين الحكومات العربية لأني أرى على العكس أن المصالح الاقتصادية المشتركة تكوّن قوى ضاغطة على الحكومات في هذا الشأن. ومن جهة أخرى لا أرى مناطق التجارة الحرة أو السوق المشتركة الشائعة في الخطاب السياسي والإعلامي العربي في هذه الأيام وسيلة فاعلة لخلق تلك المصالح المنشودة. فأسواق الأقطار العربية ببنيتها الحالية أسواق أسيرة كما يقال (Captive Market). فنحن نستورد من الغرب وعلينا أن نصدر له ما يقرب الميزان التجاري من التوازن. ونحن في الوقت ذاته ونتيجة للتخلف لا ننتج الكثير مما تحتاج إليه أسواقنا الداخلية، ولا ما يمكن أن يشكل صادرات واسعة، كما أن الفقر يضيق بالضرورة حجم الأسواق الداخلية. ومن هنا كان لا بد من تحقق إرادة جماعية فاعلة في أمرين لا يتحقق أي منهما تلقائياً بفعل آليات السوق: **أولهما** أن التنمية (بخلاف التطور) عمل إرادي قصد إحداث التغييرات التي تخرجنا من التخلف إلى النمو المطرد. ولو كانت السوق كافية فلماذا لم تحقق التنمية المنشودة في مصر على رغم أنها عاشت ما يزيد على مئة عام بلداً مفتوحاً لكل أجنبي يتمتع فيه بامتيازات تحد من السيادة الوطنية؟ و**ثانيهما** «التكامل» فهو أيضاً عمل إرادي والدليل على ذلك هو دور الحكومات الأوروبية ذات التاريخ الطويل في الحروب في تجاوز حدود الدولة القومية بالتدريج، والإصرار على ذلك وتتابع إجراءاته من معاهدة روما التي أنشأت «السوق المشتركة» في أواخر الخمسينيات بين دول ست حتى وصلت إلى «الاتحاد الأوروبي» بمعاهدة ماستريخت في التسعينيات التي وقعتها ١٢ دولة ثم انضمت إليها ثلاث.

ومن ثم لا بد لتحقيق الوحدة الاقتصادية من توافر الإرادة السياسية والاقتصادية العربية لتحقيق التنمية من خلال التكامل، وتحقيق التكامل من خلال مشروعات التنمية، وهذا هو ما نسميه التنمية التكاملية، وهو مفهوم مشترك مع اختلاف بسيط في الاسم، بين يوسف صايغ ومحمد محمود الإمام وكاتب هذه السطور، وصل إليه كل منا منفرداً والتقينا في النتيجة.

ولا يتسع المقام هنا لتفصيل محتوى التنمية التكاملية وآلياتها التي تستهدف الكفاية

والعدل والشروط السياسية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لتحقيق الهدف الأكبر: وضع كريم لأمة العرب بين سائر الأمم الفاعلة في نسق العلاقات الدولية في القرن المقبل كثمرة لنضال جاد ومثابر لا يسلم بعجز ولا يستسلم ليأس. ومن يريد قراءة المزيد في هذا المقام أحيله على كتاب لي بعنوان **وحدة الأمة العربية، المصير والمسيرة** الذي نشرته مؤسسة الأهرام في ١٩٩٤ بمناسبة الذكرى الخمسين لبروتوكول الإسكندرية.

تعقيب (١)

حازم الببلاوي(*)

تلاقيت مع د. اسماعيل صبري عبد الله واتفقت معه في الكثير مما يدعو إليه كدعوته إلى استخدام العقل واحترام الإنسان والعمل من أجل التقدم، واختلفت معه في الوسائل. فهو يدعو لها من منطلق اشتراكي ماركسي ورأى السبيل إليها من خلال منظور ليبرالي. وهي قطعاً ليست تلك الليبرالية التي يشير إليها الكاتب والتي تدعو إلى ايديولوجيا تمجد مبدأ «دعه يعمل دعه يمر»، بل بالعكس الليبرالية التي تدعو إلى احترام الفرد وتعترف بحقوق الجماعة وتتجاوز كل ايديولوجيا تبشر بالجنة على الأرض سواء استندت إلى ادعاء من الدين أو العلم.

والعولمة أو الكوكبة هو ذلك الاصطلاح الجديد الذي هبّ على العالم إثر انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفياتي ومعه معظم دول الكتلة الشرقية، كما لو كانت العولمة هي الوريث للحرب الباردة والصراع الايديولوجي بين الغرب والشرق، وكأنما أسباب التطور التقاني وتوسيع الأسواق قد ولدت فجأة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من هذا القرن ولم تكن وليدة عمل حثيث مستمر تحت السطح من التغيير التقاني والمؤسسي، يُزيل، أو في القليل، يخفف من حدة الحدود السياسية والحواجز الجغرافية. فالتاريخ الاقتصادي للعالم هو تاريخ توسيع الأسواق ودفع الحدود والحواجز. كانت هذه الحدود تنتهي مع الأسرة أو القبيلة لتتسع إلى الإمارة أو الإقطاعية لتشمل الدولة أو حتى الإمبراطورية، وها نحن على أعتاب العالمية. فالثورة الصناعية بشكلها التقليدي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في إنكلترا ثم أوروبا، وحيث سمح ترويض البخار والحديد ثم الكهرباء بزيادة الإنتاج وقهر المحيطات، ومن ثم خرجت أوروبا من قوقعتها الإقطاعية الزراعية المنغلقة إلى ربوع الأسواق العالمية والاستعمار. فاشتد عود الدولة المعاصرة، وهي بعد نبت حديث لم

(*) الأمين العام للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، بيروت.

تظهر معالمه إلا منذ القرن السادس عشر ولم تتأكد أركانه الأساسية في أوروبا إلا بعد حروب نابليون، بل وحتى هزيمة ابن أخيه نابليون الثالث وظهور الدولة الألمانية على يد بسمارك كقوة اقتصادية وسياسية في أوروبا. وقد بدأت هذه الثورة الصناعية تدخل مرحلة جديدة في نوع التطورات التقانية اعتباراً من الستينيات، وبخاصة في السبعينيات والثمانينيات، وذلك بانتقال مركز الثقل في التطورات التقانية من معالجة المادة والطاقة إلى معالجة المعلومات. وكانت التطورات في ميادين الإلكترونيات والاتصالات لحظة فارقة في نوع التطور التقاني. فلم يعد الأمر متعلقاً بإنتاج أكثر أو أسرع من السلع والأشياء، بل أصبح الأمر متعلقاً بتداول المعلومات ومعالجتها ونقلها. والانتقال من اقتصاد الأشياء إلى اقتصاد المعلومات ليس مجرد مزيد من التعامل مع المعلومات بدلاً من التعامل مع الأشياء، وإنما هو تغيير في طبيعة الاقتصاد نفسه، وهو تغيير من شأنه التراجع المستمر في دور الطبيعة من ناحية، وغلبة الإنسان من ناحية أخرى. وعندما نتكلم على الإنسان هنا فإننا لا ننظر إليه باعتباره قوة عضلية وإنما بوصفه فكراً ونظماً. ففي الماضي كان الإنسان عبداً كاملاً للطبيعة يعيش على سخائها وما تلقي إليه من ثمار أو نبت، ثم اشتد عوده فانتقل إلى الصيد والقنص. وكانت الثورة الزراعية أخطر انقلاب في حياة البشر بعد عدة مئات الآلاف من السنين، فقد استطاع الإنسان منذ حوالى العشرة آلاف سنة في منطقتنا العربية أن يسخر الطبيعة ويدخل مرحلة الزراعة وينتقل بذلك من حياة التنقل والترحال إلى حياة التمدن والاستقرار. وهكذا بدأ ميزان التعادل بين دور الإنسان ودور الطبيعة يميل إلى صالح الإنسان بعد استمرار غلبة الطبيعة وهيمنتها. ومع الثورة الصناعية بدأت تظهر عبقرية الإنسان، فلم يعد للطبيعة من دور أكثر من مجرد كونها المادة الأولية التي يشكلها سلعاً وخدمات. ومع استمرار التطور التقاني تضاءل دور المواد الأولية وأصبحت المعرفة العلمية والتنظيمية هي المكون الرئيسي للثورة. فأغلى عناصر الإنتاج وأندرها هي براءات الاختراع وأساليب البحث والتطوير. والحديث عن المعرفة العلمية والتنظيمية هو حديث عن المعلومات. ومن هنا فقد أدى تسارع التطور التقاني إلى غلبة المكون المعلوماتي على أشكال الثورة وتراجعت الأهمية النسبية للموارد الطبيعية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن غلبة المعلومات على الاقتصاد حولت الاقتصاد العيني إلى اقتصاد رمزي يتم التعامل فيه مع الأشياء من خلال رموز ومؤشرات في شكل أسهم وسندات وحقوق وخيارات مالية. حقاً ما زلنا نبيع ونشتري احتياجاتنا الشخصية من وجبة غذاء أو بدلة كساء في تعامل مباشر مع الأشياء. ولكن عندما يتعلق الأمر بالمعاملات الكبرى فإن البورصة وسوق الأوراق المالية هي المكان الطبيعي الذي تنتقل فيه ملكية الصناعات من يد إلى يد ومن مكان إلى آخر. ولا تتناول هذه التصرفات سوى التعامل في أوراق أو رموز أو إشارات مع بقاء الثروات المادية حيث تستقر. وهكذا صاحب ظهور ثورة المعلومات وعاصرها بزوغ الاقتصاد الرمزي، ولم

تلبث أن أدت التطورات الجديدة في الصناعات الإلكترونية وفي مجال الاتصالات إلى توليد ثورة مالية جديدة تنتقل فيها الثروات عبر الأثير على اتساع المعمورة على نحو غير ملموس لا تقف أمامه بوابة الجمارك أو عين إدارات النقد. فالنقود والأصول المالية تحررت تماماً أو كادت من كل شيء مادي لتصبح مجرد رقم أو إشارة على الفاكس أو رسالة على البريد الإلكتروني. لقد أصبحت الحقوق المالية مجرد ومضة كهربائية أو نبضة الكترونية.

إزاء هذا التطور في طبيعة الإنتاج وتراجع أهمية الموارد الطبيعية وظهور الاقتصاد الرمزي وغلبة أشكال الثورة المالية ظهرت بوادر ظاهرة العولمة أو الكوكبة. وعندما نقول بوادر فإننا نؤكد أننا بصدد اتجاه أكثر منه حقيقة. فالعالم ما زال يعيش في أغلبه في عصر الصناعة أو ما قبلها سواء في أساليب الإنتاج المستخدمة أو في القيم السائدة. العولمة أو الكوكبة اتجاه المستقبل بأكثر مما هي حقيقة الحاضر. ولكنه اتجاه كاسح لا بد من التعامل معه. قد نحب العولمة أو لا نحبها ولكنها قادمة كالموت، قدر قد يتأخر بعقاقير الأطباء وأنابيب الأوكسجين فتستمر الحياة إكلينكياً، ولكنها حياة كالموت.

يطرح د. إسماعيل صبري في ورقته قضايا مهمة وخطيرة: التهميش لدول الجنوب وفشل تجارب التنمية واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء سواء بين الدول أو في داخل الدولة الواحدة، ويصف لنا بشكل موثق سيطرة الدول الصناعية الكبرى على الصناعة والمال، وفي المقابل فشل الدول النامية في الحفاظ على استقلالها وخضوعها للتبعية، وهروب أموالها إلى مراكز الاستثمار في الدول الصناعية. وكل هذا حق. العالم ظالم وغير منصف. ومتى كان العالم منصفاً أو عادلاً؟ وليس السؤال حول عدالة أو إنصاف العالم ونظامه الجديد. فهو بالقطع قاس يدوس الضعفاء ولا يستجيب إلا لأصحاب القوة. ولكن السؤال هو: ما السبيل؟ لا يكفي أن نلعن هذا العالم الجديد؟ لا بأس فهو قطعاً يستحق اللعنة. ولكن لا بد من أن يصاحب ذلك عمل، الأمر الذي يحدده لنا استاذنا د. اسماعيل عن طريق دعوته إلى التنمية المستقلة في زمن الكوكبة. وهو يعرض لنا ثلاثة اتجاهات لمواجهة هذا التحدي: رأي يرى بقبول العولمة ولا بد مما ليس منه بد، وأنه لا مناص من الانصياع لمنطق العالمية ومسايرته. ورأي يرى الرفض الكامل أو الانسلاخ الشامل. وأخيراً الرأي الذي يفضله د. اسماعيل وهو الانسلاخ الانتقائي.

وبطبيعة الأحوال فإنه من الصعب قبول أو رفض أحد هذه الاتجاهات بشكل مسبق. فحتى من الناحية العملية يتوقف مدى إمكان توافر هذه الخيارات إلى حد على حجم الدولة والمدى الزمني الذي نضعه أمامها لتحقيق أي من هذه الاتجاهات، فما تستطيع أن تمارسه دولة كالصين بحجمها السكاني والثقافي ومواردها الطبيعية لا يتوفر

بالضرورة لدولة صغيرة مثل قطر أو الأراضي العربية المحتلة في فلسطين. كذلك فإن ما يمكن الاختيار بينه يتوقف على ما إذا كانت الخطة المطلوبة لخمس سنوات أو لعشرين سنة.

وأياً كان الأمر، فإن حقيقة واضحة تبدو لي، وهي أن الخطوة الأولى في معرفة كيفية التعامل مع ظاهرة العولمة أو الكوكبة هي في فهم هذه الظاهرة فهماً موضوعياً؛ فهم أساليب عملها ونقاط القوة والضعف فيها، وشبكات الاتصال بينها وعناصر التوافق أو التناقض فيها. فالعالم الصناعي المتقدم ليس كتلة صماء ذات مصالح واتجاهات واحدة. فما بينها من أسباب التعارض والتناقض أكثر بكثير مما قد يبدو للوهلة الأولى. والأمر ليس قبولاً أو رفضاً. وإنما تعاملاً متنوعاً بالاستفادة من العناصر المساعدة والمواجهة مع العناصر المعرقلة. وإذا كان لي أن أختار موقفاً فهو الاندماج مع الوقاية (Integration with Safeguards)، وعلى رغم أنه قد يبدو أن لا خلاف بين هذا الموقف وبين الانسلاخ الانتقائي، فإن تركيز الاصطلاح على الاندماج وليس على الانسلاخ يتضمن عدم رفض فكرة العولمة في جوهرها لأنها إحدى حقائق العصر.

بقي أن أتعرض لأمر جاء في أماكن متعددة من الورقة القيمة، وهو علاقة الدولة بالاقتصاد، أو علاقة السياسة بالاقتصاد. وهو أمر يمكن أن يطرح من زاويتين تعرضت لهما الورقة في أماكن متعددة: الزاوية **الأولى** هي علاقة الدولة بالاقتصاد في ظل اقتصاد السوق وخصوصاً في دولنا النامية التي بدأت تتجه إلى نظام اقتصاد السوق. والزاوية **الأخرى** مناقشة القضية على المستوى العام في علاقة الاقتصاد العالمي بالسلطة العالمية أو النظام الدولي وخصوصاً بعد ظهور قوة الاقتصاد العالمي دون رادع من نظام سياسي عالمي مقابل.

فأما عن المسألة **الأولى** فالدكتور اسماعيل صبري يرى، وأنا معه، أنه لا يمكن تصور نجاح أي نظام اقتصادي وبالتالي نظام السوق في غيبة دولة قوية. أما القول بأن الليبراليين يرحبون باختفاء أو ضمور الدولة ويرون أن «الدولة شرّ دائماً وإذا كان من العسير الاستغناء عنها فلا بد من تدني دورها باستمرار»، وأن الليبراليين لا يرون إلا قانون البقاء للأصلح، فاعتقد أنه لا بد يشير إلى مجموعة من الكتّاب المغمورين. فما أعرفه أن كل ـ أو من باب الاحتياط ـ معظم من كتب عن أهمية نظام السوق كان يقرُن ذلك دائماً بضرورة وجود دولة قوية، ودونها لا تستطيع أن تقوم السوق بدورها. فحق البنك الدولي، وهو في نظر العديدين قلعة المحافظة وحماية النظام الاقتصادي العالمي الجديد، قد خصص تقريره السنوي هذا العام لدور الدولة في الاقتصاد. ومن يقرأه يجد أنه أبعد ما يكون عن محاولة إلغاء أو تقليص دور الدولة، بل بالعكس يرى التأكيد على هذا الدور وأهميته وضرورته، وإنما المطلوب هو التعديل

في شكل هذا الدور. فليس من المنطقي أن تباشر الدولة دورها في النظام المركزي بالأسلوب نفسه الذي في نظام السوق. ولعله ليس جديداً على الحاضرين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من أكثر الدول تدخلاً في الحياة الاقتصادية وهي تحدد وبصراحة شديدة شروط مباشرة النشاط الاقتصادي وتتدخل بالسياسات في المسائل النقدية والمالية والتجارية على نحو قد لا نجد له مثيلاً في العديد من الدول الأخرى. الشيء المهم هنا هو أن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية باعتبارها سلطة وليس باعتبارها منتجاً. الدولة كسلطة لا غنى عنها، ومع تطور الحياة الاقتصادية لا بد من أن تزيد سلطة الدولة ولا تتناقص، وهو الأمر الذي تؤكده كل الشواهد. ولكن الدولة القوية، وهي تتدخل في الحياة الاقتصادية، عليها أن تتصرف كسلطة لوضع سياسات وتطبيق جزاءات، وليس أن تعمل كتاجر ومنتج إلا فيما ندر وعلى سبيل الاستثناء. الدولة أنبل بكثير من أن تكون بقالاً أو سمساراً. الدولة حكم فوق كل بقال أو سمسار.

وبشكل عام، فإن مناقشة العلاقة بين السوق والدولة تتطلب التعرض إلى ضرورة تحقيق التوازن ليس فقط بين السلطة والمصالح الخاصة، بل إنها تنطوي على ضرورة توفير مجال مناسب لكل من السلطة أو السياسة من ناحية، وبين المصلحة الخاصة أو السوق من ناحية ثانية، وبين القيم أو الأخلاق من ناحية ثالثة. أما السياسة فأداتها الرئيسية هي الدولة، وأما المصالح الخاصة فإن السوق هي الكفيلة بتحقيقها، وأما القيم فإن المجتمع المدني هو الأمين عليها. والمجتمع السليم هو ذلك المجتمع الذي يوفر مكاناً لكل من هذه المجالات في توازن دقيق بينها دون غلو أو إسراف. هناك ثلاثة لاعبين أساسيين لا مناص من وجودهم على الساحة كل منهم يضع الحدود على الآخر، وهم الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولذلك فإنه لا استقرار إذا توغلت السياسة وقضت على المصالح الخاصة أو أممت القيم بعقيدة رسمية تشرف عليها الدولة أو الكنيسة. وبالمثل فإنه لا صلاح إذا تُرك المجال حراً وطليقاً للمصالح الخاصة في السوق دون رقابة أو تهذيب من الدولة ومن القيم والأخلاق. وأخيراً فإنه من العبث الاعتقاد بأن القيم والأخلاق وحدها كفيلة بحماية المجتمع فإنها لن تلبث أن تستخدم وسيلة للقهر والفساد معاً. ومن هنا فإن أي حديث عن دور السوق إنما هو حديث بالمقابل عن دور قوي وناشط للدولة وأيضاً للمجتمع المدني.

وإذا نظرنا إلى تاريخ الرأسمالية فإنه لم تكن مصادفة أن نشأت الرأسمالية التجارية في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه فكرة الدولة الحديثة في القرن السادس عشر، ومع نمو الرأسمالية وتطورها لم يتوار دور الدولة، بل إنه استمر في التوسع والزيادة. ويكفي أن نقارن دور الدولة ونشاطها وحجم تدخلها الآن بما كانت تقوم به منذ قرن. ولكن دور الدولة، الأساسي في ظل اقتصاد السوق كما سبق أن أشرنا ليس هو دور المنتج المشارك مباشرة في النشاط الإنتاجي، بل هو دور الرقابة والإشراف ووضع الحدود وضمان عدم توغل المصالح الخاصة على حساب المصلحة

العامة. الدولة هي الكفيلة بسلامة فاعلية السوق وهي أيضاً الضامن لعدم خروج السوق عن دورها وتحولها إلى غابة يقوى فيها القوي ويثري الغني ويهزل الضعيف وينسحق الفقير. الدولة مسؤولة عن توفير ظروف التقدم والاستقرار سواء في تقديم الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والمواصلات والبنية الأساسية ورعاية مستقبل الأجيال، ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة لضمان استمرار التقدم وعدالة التوزيع، وهي الأمين على وضع إطار النظام القانوني للنشاط الاقتصادي وحماية الحقوق واحترام التعهدات.

أما الزاوية **الثانية** والتي أشار إليها د. اسماعيل صبري لماحاً فهي التناقض بين ظهور قوى اقتصادية عالمية دون أن يواجهها نظام سياسي عالمي. فالاقتصاد يتجه إلى العالمية وما زالت السياسة وطنية وقومية. ولعل هذا هو التناقض الأساسي في قضية العولمة. فنحن إزاء تعارض واختلال أساسي على المستوى العالمي. فقوى الاقتصاد عالمية أو تتجه إلى العالمية في حين أن قرارات السياسة والسلطات ما تزال بعد وطنية وقومية. وما تزال قضية السيادة مسيطرة على الأذهان. وهناك مقاومة شرسة ضد أي تنظيم عالمي يعلو على الدول، بل والأشد مرارة أنه حينما يظهر نوع من السلطة العالمية فإنها أقرب ما تكون إلى «مجلس إدارة اقتصاد العالم» كما يقول د. اسماعيل صبري، وهو مجلس إدارة لا يمثل القوى السياسية العالمية بقدر ما يمثل المصالح الاقتصادية الغالبة.

ولكن هل هذه هي نهاية المطاف؟ هل نحن بصدد الفصل الختامي لظاهرة العولمة أم أننا بعد بصدد المشهد الأول؟ أليس تاريخ البشرية هو تاريخ التغيير المستمر في المؤسسات السياسية والاقتصادية؟ ألم يعرف العالم حكم العائلات الملكية قبل أن تبرز حقوق الشعوب في حكم نفسها؟ أليست الدولة المعاصرة ظاهرة تاريخية لم تجاوز في شكلها المعاصر أكثر من ثلاثة أو أربعة قرون، ومن المتصور بالتالي أن تعرف تطوراً جديداً؟ هل يؤدي تطور الاقتصاد العالمي وظهور فكرة العولمة إلى تطور مقابل في العلاقات السياسية الدولية وظهور تنظيمات عالمية أكثر اتفاقاً مع طبيعة الاقتصاد العالمي وتطلعات الشعوب؟ هل انتهى التاريخ أم أننا نبدأ مرحلة جديدة تتطلب منا المشاركة الفعالة وليس الانسلاخ؟ هذه أسئلة للمستقبل. وتجربة الماضي تعلمنا أن لا شيء ثابتاً غير وجه الله، وأما عن المستقبل، فالله أعلم.

تعقيب (٢)

سمير المقدسي(*)

أبدأ بملاحظتين تمهيديتين حول موضوع العولمة ومن ثمّ أبرز ما اعتبره أهمّ النقاط التي تناولتها ورقة د. اسماعيل، وأنتهي ببعض ملاحظات تهدف إلى توضيح بعض جوانب العولمة وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية العربية أو بطرح أسئلة أعتقد أنها تستحق المزيد من التعمق في الإجابة عنها.

ملاحظات تمهيدية

أولاً: من اللافت أنه مع انهيار الاتحاد السوفياتي وانحسار الحرب الباردة، وبالتالي صعود موجة العولمة، وبعضهم يسميها الموجة الثانية بالمقارنة مع الموجة الأولى في القرن التاسع عشر، فإن الانتصار العملي لأيديولوجية السوق قد رافقه انبعاث للأبحاث حول مضامين العولمة لمفهوم الاقتصاد الوطني والسيادة الوطنية، ناهيك عن أبعادها على الصعد الثقافية والاجتماعية والفكرية. وكأن انتصار ايديولوجية السوق قد حتم استنفار البحث حول السبل التي تقي أقطار العالم الثالث من مخاطر بعض وجوه العولمة غير المستحبّة، إن لم نقل الضارة. وحتى الذين يؤمنون بايديولوجية السوق ويدافعون عن منافعها، وبخاصة في ما يعني مستوى الكفاءة في الإنتاج والتوزيع، وبطريقة أعمّ إدارة الموارد المتاحة، فحتى هؤلاء يرون أن العولمة تستدعي اتخاذ خطوات تجنب دول العالم الثالث التهميش والتبعية المفرطة. وقد يكون هنالك بعض المفكرين والباحثين الذين لا يرون أي ضيم في قبول مضامين العولمة والانخراط الكامل في السوق العالمية دون التوقف عند تأثيراتها المختلفة في الصعد السياسية والثقافية والاجتماعية، بل قبولهم الضمني بأن هذه التأثيرات قد تكون لصالح دول العالم الثالث.

(*) الرئيس المنتدب للجامعة الأميركية في بيروت.

ومهما يكن الأمر فإننا نشهد الآن إعادة نظر شاملة في دور الدولة كضابط للمسار الاقتصادي والاجتماعي في نطاق المسيرة الحديثة للعولمة. وعلينا كباحثين عرب أن نولي هذا الأمر الاهتمام الكامل وأن نتقدم بمساهماتنا في إغناء الأبحاث الجارية إقليمياً وعالمياً والتواصل بهذا الشأن مع المراكز البحثية في داخل الوطن العربي وخارجه.

ثانياً: يتراءى لي أن أي إعادة نظر في هذه المسألة لا يمكنها تجاهل الواقع الذي يعيشه العالم المعاصر، ومن أهم خصائصه انفتاح الاقتصادات الوطنية بعضها على بعض والسرعة الهائلة والمتزايدة في نقل المعلومات. فنحن نعيش في عالم يرتبط الكترونياً بعضه ببعض، لا مجال للانكفاء فيه أو الانسلاخ عنه. وهذا ما يحتم علينا البحث حول سبل تنميتنا وتقدمنا في عالم مفتوح اقتصادياً ومالياً دون خسارة هويتنا أو الاستمرار في شباك التبعية. ولربما كان التركيز على المؤهلات البشرية العلمية والثقافية والتقانية هو السبيل الأجدى لتوطيد أسس تنمية داخلية راسخة البنيان. ويبقى السؤال: ما هي الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تتحقق من أجل بلوغ المستوى الثقافي والعلمي المطلوب لبناء أسس تنمية ذات قواعد صلبة، وكيف نسعى لتحقيقها؟ وعلى سبيل المثال، إذا كانت النظم الديمقراطية والمشاركة الواسعة في النظام السياسي هي إحدى الشروط السياسية فكيف يتحقق هذا الأمر؟

أبرز نقاط الورقة

أولاً: أن الفجوة بين البلدان الصناعية والعالم الثالث تتسع مع الزمن عوضاً من أن تتقلص. ويتزامن ذلك مع تراجع مكانة الأمم المتحدة لصالح الثلاثي: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، وثالثها أخطرها. إلا أنها ترضي الرأسمالية الكوكبية في التعامل الدولي.

ثانياً: اشتداد التركيز في الملكية والسيطرة يقابلها التخصص الضيّق في وحدة الإنتاج الصناعي، مما وسّع الهوة بين الأغنياء والفقراء. إن انتصار ايديولوجية السوق قد همش دول العالم الثالث التي لا تزال تعاني بمعظمها حكماً غير عادل أو ديمقراطي.

ثالثاً: المطلوب هو التنمية الشاملة التي هي في حاجة إلى دولة قوية بالتأييد الشعبي. والتنمية، مستقلّة أو لا تكون، هي القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية والتحرر من القيود الخارجية. والطريق إلى ذلك هو الانسلاخ الانتقائي، بمعنى الاستيراد بقدر حاجاتنا المخططة والتصدير بما يكفي لتغطية كلفة الاستيراد. وفي عصر تنهار فيه الحواجز الجمركية لن تبقى التنمية المستقلة إلا بقدر دعمها للقوة الشاملة والقدرة التنافسية لمنتجاتها في الخارج والداخل.

رابعاً: في نطاق العولمة يكون التفاوض مع الشركات المتعددة الجنسية. والقوة التفاوضية تعتمد على حجم السوق الاحتمالية ومعدلات نمو اقتصادي عالية ـ مع عدالة في التوزيع ـ والقدرة العلمية والتقانية والاستقرار. إذا نظرنا إلى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نرى أنه بعد خمسة وعشرين عاماً من الآن سيكون هنالك خمس دول ستصبح من الدول الكبرى اقتصادياً، هي: روسيا والصين والهند والبرازيل واندونيسيا. وإذا تركنا جانباً روسيا والصين كدول خارج العالم الثالث، نرى أن أساس الاختيار يتمحور حول أمرين: عدد سكان لا يقل عن ١٥٠ مليون نسمة، وناتج محلي لا يقل عن ١٥٠ مليار دولار في كل بلد.

خامساً: يستنتج الدكتور عبد الله من ذلك أن وحدة العرب الاقتصادية هي طوق النجاة ويدعو إلى تنمية تكاملية تنتج من عمليات متواصلة ومتشابكة ومشاركة الجميع في العمل الإنمائي الذي يستهدف تحقيق الوحدة، وأخيراً ضرورة إرساء القواعد الاقتصادية ذات المصلحة في توحيد السوق العربية مع التشديد على أن التنمية والتكامل هما عمل إرادي.

ملاحظات محددة على ورقة «العرب والكوكبة»

في مفهوم التنمية المستقلة

إن مفهوم الانسلاخ الانتقائي الذي يطرحه الدكتور اسماعيل صبري عبد الله بحاجة إلى مزيد من التوضيح والتنقيب. فعملياً فيما عدا فكرة المعادلة بين الاستيراد المخطط والتصدير لهذا الغرض، ما هي مضامينها على صعيد السياسة الاقتصادية؟ وفكرة المعادلة التجارية، التي يقترحها لا يمكن الدفاع عنها بسهولة. هنالك أولاً الصعوبة في التطبيق. ولنأخذ، على سبيل المثال، لبنان أو الأقطار الخليجية الصغيرة. كيف يمكننا أن نتأكد أن حاجة الاستيراد اللبناني ستؤمَّن عبر تصدير الانتاج اللبناني؟ وما تعني المعادلة التجارية على صعيد الدول النفطية الصغيرة؟ فهذه المعادلة، لا تعكس مبدأ عاماً يخدم بالضرورة المصلحة الاقتصادية للبلد المعني. وهل تعني المعادلة التجارية معادلة مماثلة في التدفقات الرأسمالية فيستقيم بذلك الوضع الاقتصادي الخارجي للبلد؟ وكيف نستطيع أن نضبط المعادلة في هذا المجال إلا إذا لجأنا إلى سياسة تقييد في عالم اقتصادي منفتح. وكيف يكون هذا التقييد وهل يتماشى ذلك مع المصلحة العليا للاقتصاد الوطني المعني؟ وحتى لو افترضنا سوقاً عربية واحدة فهل من المصلحة الاقتصادية أن تكون التجارة الخارجية بالضرورة متوازنة؟ وأخيراً هل تدعو هذه الفكرة إلى رفض شامل لعضوية المؤسسة الدولية للتجارة؟ وإذا كان الأمر كذلك فإن اتخاذ هذا القرار لا يكون جاداً إلا إذا كان جماعياً وليس إفرادياً. إن ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستقلة بحاجة إلى تطوير كبير بالنسبة لمحتواها ومضامينها وشروط نجاحها

وعلاقتها بالنظام الاقتصادي العالمي القائم.

في تنمية عناصر القوة التفاوضية لدول العالم الثالث

لا شك في أن ما يطرحه د. اسماعيل في هذا المجال سليم، إلا أنه لا يتعدّى العموميات. فالدعوة على سبيل المثال إلى معدّلات نمو اقتصادي عالية مع اتساع في قاعدة الذين يستفيدون من الزيادة أمر لا يمكن الاختلاف حوله، إلا أن السؤال يبقى ما هي العوامل التي تكمن وراء ارتفاع كبير في معدلات النمو الاقتصادي؟ وكيف ننمّي عملياً القدرة العلمية والتقانية المطلوبة ونوطّد الاستقرار السياسي؟ وفي إطار ورقة الباحث لا يمكن الإجابة عن هذه التساؤلات أو بعضها دون الخوض بمعنى الانسلاخ الانتقائي ومضامينه. ومن هذا المنطلق هنالك حاجة ماسّة إلى المزيد من البحث حول أطر السياسة الاقتصادية التي من شأنها أن تعزز القدرة الاقتصادية الداخلية في نطاق الاقتصاد العالمي السائد.

في دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

يخلص د. اسماعيل إلى أن الصعود إلى مركز دولة كبرى في الاقتصاد العالمي منوط بعدد سكان لا يقلّ عن ١٥٠ مليون وناتج محلي لا يقلّ عن ١٥٠ مليار دولار. وهكذا، فإن الوحدة الاقتصادية العربية هي الطريق التي توصل الوطن العربي إلى هذه المرتبة.

من المسلّم به أن الوحدة الاقتصادية العربية هي لمنفعة العرب جميعاً وأنها الأداة لتقوية مركز الوطن العربي في الاقتصاد العالمي. والسؤال هنا في ظلّ عدم تحقيق الوحدة الاقتصادية أو السوق العربية المشتركة يصبح: هل يعني ذلك أن البلدان العربية محكومة بالتهميش؟ أم أن المجال مفتوح لتطوّرها إفرادياً من أجل إنماء قوتها الداخلية واتقاء التهميش؟ ليس بوسعي الإجابة عن هذا السؤال الآن، ولكن أطرحه لأنه بحاجة إلى تقييم، وبخاصة أن قضية الوحدة الاقتصادية ليست في الأفق على المدى القصير، وهذا ما يقودني إلى ملاحظتي الأخيرة.

في قضية الوحدة كطوق النجاة

القضية الأساسية التي علينا أن نتوقف عندها في هذا المضمار يمكن طرحها كما يلي: إن مسيرة العولمة الحديثة قائمة، بينما الوحدة الاقتصادية العربية لا يبدو تحقيقها ممكناً على المدى القريب. وحتى لو بدأنا في تحقيقها تدريجياً منذ الآن، فهذا يعني عملياً أن توطيدها هو عمل لن يتم إلا على المدى البعيد. وبالتالي حتى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ماذا سيكون عليه الوضع الاقتصادي العربي في السنوات المقبلة؟ وهل التهميش والتبعية المفرطة أمران حتميان؟ ما هو وضع دول أخرى مماثلة في العالم الثالث؟

ويبقى السؤال الأساسي:

ما هي الاستراتيجيا الاقتصادية التي يجب اتباعها في المرحلة الانتقالية من اقتصادات عربية مستقلة نسبياً بعضها عن بعض إلى اقتصادات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وتكاملياً؟ إننا بحاجة إلى دراسة هذا الموضوع بعمق وموضوعية حتى لا نبقى هامشيين ونحن نتحضّر لبناء الوحدة الاقتصادية العربية.

المناقشات

١ ـ موضي الحمود

أسعدني اليوم التحديد العملي لما يجب أن يكون عليه دور الدولة المطلوب في الحقبة القادمة. وهو ما أوجزه الدكتور حازم الببلاوي بأنه يجب أن يكون إرساء التوجه ورسم السياسة، وليس الدخول في العملية الإنتاجية كطرف، وإنما تهيئة البيئة السياسية والتشريعية المناسبة للقوى الاقتصادية والإنتاجية في الدولة كي تأخذ دورها.

وللخروج من المأزق أؤيد تماماً ضرورة التنمية المستقلة و«المشتركة» بين أقطار الوطن العربي. وهناك في رأيي كما أوضحت سابقاً مجالات بعيدة عن السياسة ويمكن تحقيق تعاون حقيقي مشترك كمجال:

ـ تطوير النظم التعليمية وتدريب القوى العاملة لمجتمعات ثرية بالقوى البشرية التي يمكن تحويلها إلى طاقة إنتاجية هائلة إن هي دربت وعلّمت بطريقة جيدة.

ـ استثمار تطوير الأنشطة الإنتاجية في الدول العربية التي نملك فيها ميزة نسبية. وأقول، على سبيل المثال وليس الحصر، التوجه الحالي في تطوير النشاط الإنتاجي المتمثل بالصناعات البتروكيميائية في منطقة الخليج العربي.

ـ فتح أي مجالات ممكنة للتنمية المشتركة في عالم يتحرك بمجموعاته وليس بعناصره ودوله الفردية.

٢ ـ عوني فرسخ

الذي ألاحظه **بداية** هو أن الفكر القومي العربي لم يستوح الدعوة من منطلق الشعور القومي بالماضي العربي المجيد، كما ذهب إلى ذلك الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، وإنما أيضاً كنتيجة لاستلهام خبرة الأمة في أمسها لفهم معطيات حاضرها واستشراف متطلبات مستقبلها.

وألاحظ **ثانياً** أن ما يسعد أصحاب الفكر القومي هو أن كثيرين ممن اتخذوا

مواقف تجاه الفكر القومي والطموح الوحدوي في الخمسينيات والستينيات، أخذت منذ مطلع الثمانينيات قطاعات واسعة منهم تعيد النظر في مواقفها المسبقة، وتتبنى بدرجات الطروحات القومية. ويأتي في مقدمة من يحمد لهم ذلك أجنحة أساسية في كل من الأحزاب الشيوعية في عدة أقطار عربية والحزب القومي السوري الاجتماعي.

وألاحظ **ثالثاً** أن التيار الإسلامي، الذي هو الأوسع انتشاراً والأشد تأثيراً في واقعنا المعاصر لم يزل في مجمله لم يتحرر بعد من أسر انعكاسات صراعات الخمسينيات والستينيات، تجاه العقيدة القومية ومطلب الوحدة العربية الملح، وذلك على الرغم من انفتاح غالبية الرموز القومية على التيار الإسلامي وحرصهم على حوار إيجابي معه، كما أن الجماعات والعناصر الملتزمة بفكر وعمل «أقلوي» طائفي أو مذهبي أو عرقي لم تزل في غالبيتها معادية للفكرة القومية والطموح الوحدوي.

وأصحاب الفكر القومي السابقين واللاحقين مطالبون بعمل جاد في أوساط التيار الإسلامي والرموز والجماعات الأقلوية لتبيان انعدام التناقض فيما هم ملتزمون به فكراً مع العمل للوحدة العربية، باعتبارها صمام الأمان للجميع. وهو تحدٍ يفرض ذاته على كل من يلمس، وليس فقط يؤمن، بأن العرب باتوا أمام خيار ذي حدين: الاتحاد والتنمية التكاملية، أو التهميش وتعمق التبعية.

أما الذي يخص المشروع الذي طرحه الدكتور عبد الله في ورقته المميزة والمحفزة، هو دعوته للتوحد العربي والتنمية المتكاملة كسبيل لا سبيل سواه لمواجهة المخاطر التي لا تنكر للكوكبة على حد تعبيره، وللأمركة كما يفهم العولمة غالب من هم داخل هذه القاعة، وسبيل دخول القرن الحادي والعشرين بقدر من الكفاءة. وحين يأتي المشروع المطروح عن عالم عالمي، ومعززاً بأسانيد تعتمد المصلحة وليس فقط العاطفة، فإن هذا يفرض علينا أن نولي الدعوة ما تستحقه ويستحقه مقدمها. ومن هذا المنطلق، أتمنى لو أن مناقشات الجلسة المسائية تناولت بشكل موسع سبل تنمية الوعي الوحدوي والإحساس بأهمية تحقيق التنمية المتكاملة وسبل تحقيقها، كما أن في ذلك الإجابة عن الأسئلة المحفزة التي طرحها المعقب د. سمير المقدسي.

٣ ـ مهدي الحافظ

يستوقفني عدد من الملاحظات والأفكار والتساؤلات بهدف الحوار البناء وتبادل الرأي الهادف.

١ ـ ليس هنالك من خلاف بين الدعوة إلى «التنمية المستقلة» و«الاندماج بالاقتصاد الدولي مع ضمانات»، فالجوهر واحد، والمسألة مسألة تسميات واصطلاحات.

٢ ـ العولمة في رأيي ثمرة من ثمار الثورة العلمية والتقنية. وهي ظاهرة جبارة

تتيح فرص طيبة للتنمية، كما تنطوي على أخطار لصالح الشركات المتعدية الجنسية. والعولمة ظاهرة موضوعية غير قابلة للرد برغبة ذاتية أو قرار سياسي، بل ينبغي التعامل معها إيجابياً، ويمكن أن تتغير طبيعة استخدام آلياتها بفعل المجتمع البشري وإرادته.

٣ ـ هنالك فرق بين آليات ووسائل العولمة التي هي نتاج تطور القوى المنتجة وبين استخدام هذه الآليات والوسائل من قبل الشركات المتعدية الجنسية، الأمر الذي يتطلب تركيز الجهود والعمل لصدها واستبدالها بإقامة نظام دولي عادل وديمقراطي. فالتحليل الذي قدمه الدكتور اسماعيل صبري عبد الله حول سلوك وممارسات الشركات المتعدية الجنسية تحليل عميق وسليم وينبغي اعتماده.

٤ ـ هنالك ضرورة لإيضاح بعض المصطلحات والمفاهيم في الظروف الجديدة ومنها مفهوم «الاشتراكية» و«الرأسمالية» و«الميزات النسبية»... الخ والتي تأثرت جميعها بالتطورات والمتغيرات الدولية الجديدة.

٤ ـ الفضل شلق

أختصر حديثي في نقطة واحدة. لقد ذكر الدكتور عبد الله إنه «لن تتحقق الوحدة الاقتصادية بمعاهدة يوقعها الملوك والرؤساء». مأزقنا ان الوحدة الاقتصادية، وأي وحدة أخرى، لا يمكن أن تتحقق إلا بمعاهدة يوقعها الملوك والرؤساء. ولو كان الأمر متروكاً للمجتمع والشعب لتحققت الوحدة منذ زمن طويل.

٥ ـ أسامة عبد الرحمن

ورد أنه لن تتحقق الوحدة الاقتصادية العربية بمعاهدة يوقعها الملوك والرؤساء وليس ذلك لكونهم قاصرين عن تحقيق الإجماع المنشود. ويبدو أنهم قاصرون عن تحقيق الإجماع الحقيقي الصادق المنشود. وإذا كان توفر الإرادة السياسية مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية من خلال التكامل ولتحقيق الوحدة الاقتصادية، فكيف تتوافر الإرادة السياسية، والدعوة إلى عدم مخاطبة الحكام والتوجه إلى المجتمع تواجه مأزقاً لأن قنوات الاتصال والتواصل ومنافذها تطبق عليها القبضة الرسمية بدرجات متفاوتة على صعيد الوطن العربي؟ فهل المثقفون يحاورون أنفسهم، وهل هم مؤثرون في الواقع، وهل هم قادرون على التغيير من خلال إرادة مجتمعية في وقت يبدو فيه القطاع الأكبر من المجتمع مهمشاً ومغيباً أو جائعاً؟ لقد سألت نفسي كثيراً: هل عبر حقب التاريخ العربي كان المثقفون قادرين على إحداث التغيير؟ وهل هذا دورهم؟ أم أنهم يضيفون رصيداً إلى رصيد من التراث الفكري؟ وهنا يكمن دورهم، ويتولى غيرهم إحداث التغيير!

وفي ما يتعلق بالعولمة والديمقراطية، فإن فكرة كون الديمقراطية وحقوق الإنسان تمثل البعد السياسي للعولمة، يبدو أن الديمقراطية مع أنها مطلب مشروع يحقق الاستقرار ويقلل من الفساد إلا أن الديمقراطية بالنسبة لقادة العولمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وفي أقطار المنطقة ذات الوجود الصهيوني فيها والحلف الاستراتيجي بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الأطماع المستبيحة للنفط ووجودها العسكري حول منابعه، كل هذا يخلق تياراً أو تيارات معادية لها. وهذه التيارات المعادية لها من خلال الديمقراطية قد تقف عقبة كأداء في وجه مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومطامحها، إلا إذا كانت ديمقراطية صورية أو شكلية!

٦ ـ محمود عبد الفضيل

عندي في الحقيقة نقطتان:

النقطة **الأولى**: تتعلق بضبط المصطلحات، إذ استخدم الدكتور اسماعيل في ورقته مصطلح «العُشر الأعلى» و«العشر الأدنى» ليكون المصطلح المقابل العربي للوحدة الإحصائية المسماة بالانكليزية (Upper Decile and Lower Decile). وقد استخدمت في كتاباتي منذ بداية الثمانينيات مصطلح «العُشير»، وليس «العشر»، كمقابل بالعربية لـ «Decile»، وذلك على غرار مصطلح «الرُبيع» الذي استخدم مقابل (Quartile) بالإنكليزية، كما صكّه علماء الإحصاء العرب عند بداية تعريب مصطلحات علم الإحصاء، ويقف على رأسهم شيخ الإحصائيين العرب الراحل الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعي، لأن استخدام تعبير «العُشر» ينتج منه التباس بين **الفئة المستلمة** (Recipient Unit) وهي «العُشير» **والأنصبة التوزيعية** (Relative Shares) التي قد تكون عشراً في بعض الأحوال.

النقطة **الثانية**: وهي في صميم موضوع الندوة تتعلق بإمكانية «التنمية المستقلة» في ظل العولمة. وإذا سلمنا بأن الانسلاخ الكامل والعزلة الكاملة عن عمليات العولمة الجارية، على نحو ما يشير سمير أمين وبعض منظري مدرسة التبعية في السابق، أصبح نوعاً من «الفانتازيا»، يقود أحياناً إلى «التخلف المستقل» وليس إلى «التنمية المستقلة»، على نحو ما شاهدنا في حالة كل من ألبانيا واليمن.

وعلى رغم ذلك، فإنه ليس هناك أية جبرية أو قدرية في التاريخ، فالإنسان (والشعوب) يصنع تاريخه في ظل قوانين وقيود محددة. وإن الحرية الحقيقية هي في الحركة. والمناورة التاريخية تنبع من «فهم الضرورة»، كما قال بذلك الفلاسفة. وفي اعتقادي أن هناك إمكانية للحفاظ على حد أدنى من مقومات «التنمية المستقلة» في زمن الكوكبة والعولمة. وحتى لا ندخل في جدل عقيم حول «تبعية» أم «اعتماد متبادل»، أود أن أقترح أسلوباً للتحديد العلمي للأمور حتى لا تصبح الشعارات المرفوعة

«شعارات جوفاء»، بما في ذلك ما تحدث عنه الدكتور حازم الببلاوي حول «الاندماج مع التحوط للمخاطر» (Integration with Safeguards). ولذا فإننا في حاجة ماسة إلى مسطرة نمسك بها ونقيس عليها، حتى نعرف إذا كنا نتمتع (الآن أو في المستقبل) بالحد الأدنى من مقومات «التنمية المستقلة» في المنطقة العربية، في ظل تيارات العولمة أم لا؟

دعوني أجتهد هنا فأقدم بعض المعايير والمقاييس التي تسمح بدقة التوصيف في المستقبل مع تقدم درجات العولمة في العالم وفي منطقتنا:

المعيار **الأول**: **وجود الحد الأدنى من قوى الدفع الذاتي**، أي كون عمليات التنمية «ذاتية المركز» (Auto-Centred). ويرتبط ذلك بقوة علاقات التشابك وعلاقات الترابط الأمامية والخلفية في بنية الانتاج في الاقتصاد العربي، على الصعيدين القطري والعربي. ويمكن تحديد تلك الدرجة من التماسك والصلابة للهيكل الإنتاجي، من خلال تحليل «جداول المستخدم والمنتج» (Input - Output Tables) وإجراء بعض التباديل والتوافيق على الصفوف والأعمدة المصفوفة بهدف تحديد تلك «النواة» (The Kernel) التي تشمل مجموعة السلع الرئيسية التي تعتمد عليها أنشطة الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ونتيجة لتلك العملية الرياضية، يمكن اكتشاف أن الاقتصاد الوطني قد لا تكون له «نواة» يعتد بها، أو لديه «نواة ضعيفة»، أو على العكس من ذلك، يتمتع بـ «نواة صلبة». وهكذا فكلما كانت «النواة» صلبة ومتماسكة كانت بنية الاقتصاد الوطني أكثر صلابة وتمتلك أساساً موضوعياً للاستقلال الذاتي النسبي.

ولعل مفهوم «السلع الأساسية» (Basic Goods) له مغزى تحليلي معمق لدى الاقتصادي الإيطالي الكبير بيروسرافا (من أعلام مدرسة كامبردج) في إطار مؤلفه المهم **إنتاج السلع بواسطة السلع** *(The Production of Commodities by Means of Commodities)*، الصادر عام ١٩٦٠.

المعيار **الثاني**: **القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية**، وهي نقطة أشار إليها الدكتور اسماعيل في ورقته، ولكن أود هنا أن أقدم بعض المعايير الفرعية التي تُفصل وتوضح هذه الخاصية في مجال تصميم السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالقطاع الخارجي في ظلة العولمة:

١ ـ التحكم في توقيت فتح حساب رأس المال وتحريره «في ميزان المدفوعات» (Opening Capital Account)، إذ إن تحرير حساب رأس المال في وقت مبكر سعياً وراء الاندماج المالي، وقبل أن تقوى شوكة الاقتصاد المحلي في جانبه العيني، يضعف من قضية «التنمية المستقلة».

٢ ـ ضبط مغالاة المصارف المحلية والمشتركة في عمليات «الاقتراض القصير الأجل»، ولا سيما بالعملات الأجنبية، وبخاصة في ظل الخصخصة والتحرير المالي للقطاع المصرفي، وهذه قضية كانت أحد الأسباب المهمة للأزمة المالية الكبيرة في بلدان جنوب شرق آسيا.

٣ ـ الإقلال من الاعتماد المفرط على الاستيراد السلعي والخدمي من الخارج.

٤ ـ حصر حجم الدين العام الخارجي وأعباء خدمته السنوية في حدود السلامة، أي أن لا تتجاوز مدفوعات خدمة الدين العام الخارجي (أصل + فوائد الدين) ١٠ بالمئة من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية السنوية.

المعيار **الثالث**: **تنوع سلّة الصادرات**، إذ أنه في زمن التنافسية والعولمة يجب تنويع «سلة الصادرات» السلعية والخدمية، ليس فقط من حيث تركيبة السلع.. بل من حيث نوعية السلع، أي ليس فقط من حيث التنويع بين الزراعي والصناعي والخدمي، بل فيما بين السلع التقليدية والسلع العالية التقنية، إذ إن تنويع «سلّة الصادرات» يعتبر ضرورة لحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات السوق العالمية والدورات الاقتصادية للسلع، والتحول في شروط التبادل. وهناك بعض المؤشرات التي يمكن تركيبها لقياس درجات التنوع من حيث «الكم والنوع» (Diversification Indices)، بما في ذلك درجة التمركز الجغرافي لأسواق الصادرات.

المعيار **الرابع**: **تقوية رصيد رأس المال البشري للأمة**، من حيث التركيب المهاري المتقدم الذي يجعل الاعتماد على الخبرة الأجنبية «وعقود تسليم المفتاح» في أضيق الحدود. ويمكن قياس درجة تطور وكفاءة قوة العمل بمعايير عدة حول تطور مستويات التعليم والتدريب ونوعيته، وتطور التركيب المهاري لقوة العمل ولا سيما نسبة المهندسين والعلماء والمخترعين والمبدعين، وتطور الإنتاجية وغيرها.

المعيار **الخامس**: **تطوير القرارات التقانية الذاتية**، إذ لا بد من قياس درجة «التعميق التقاني» (Technological Deepening)، ويمكن قياس تطور تلك القدرات الذاتية في مجال التطور التقاني، بمعايير شتى لعل أهمها:

١ ـ نسبة «براءات الاختراع» المنجزة محلياً لكل ألف من السكان.

٢ ـ نسبة «براءات الاختراع» المستوردة إلى نسبة «براءات الاختراع» المحلية.

٣ ـ نسبة الإنفاق على «البحوث والتطوير» (R & D) إلى الناتج المحلي الإنتاجي.

٤ ـ تطور رصيد «ميزان المدفوعات التقاني»، من حيث الصادرات والواردات

التقانية، إذ كلما انخفض حجم العجز في هذا الميزان، كان ذلك دليلاً على درجة التقدم في الاعتماد التقاني على الذات.

٥ ـ تطور نسبة «المكوّن المحلي» من المدخلات التقانية إلى جملة المدخلات التقانية.

المعيار **السادس**: **نمط توزيع الدخل**: فكلما ازداد تمركز توزيع الدخل في أيدي أقلية في قمة التوزيع (العشرة في المئة أو العشرين في المئة)، ساعد ذلك على إضعاف مقولة وآليات «التنمية المستقلة»، لأنه يؤدي إلى افتقاد المناعة ويضعف تماسك النسيج الاجتماعي (Social Cohesion). وكلما استمرت تلك العملية على مدار الزمن، انقسم المجتمع داخلياً إلى «شمال» و«جنوب» وازدادت «المسافة الاجتماعية» بينهما باطراد، مما يؤدي إلى وجود نخبة من الساسة والمهنيين ورجال الأعمال معولمة (Included)، وأغلبية من السكان (٨٠ بالمئة أو ٨٥ بالمئة من السكان) مستبعدة (Excluded) ومهمشة اجتماعياً واقتصادياً وحياتياً. ولذا فإن «التنمية المستقلة» لا بد من أن تستند إلى توزيع عادل للدخل وثمار النمو والتقدم (Shared Growth)، لأن مثل هذا التوزيع العادل إنما يشكل قوة مقاومة الأمم للمحن والأزمات منبعها الشعور بالتماسك والتضامن والتكافل، ولأنه دون ذلك يضعف الانتماء وينتشر الإحباط ويزداد نزيف العقول والمهارات للخارج، مما يقوض مقومات وإمكانات «التنمية المستقلة».

المعيار **السابع**: **أثر «الحجم» أو «السعة»** (The Scale Effect): يشكل حجم الأمم والاقتصادات قيداً مهماً موضوعياً يساعد أو يعوق إمكانات «التنمية المستقلة». فكلما صغر حجم الاقتصاد (موريتانيا أو قطر مثلاً)، استحال تحقيق نوع من «التنمية المستقلة» مهما حسنت أو صدقت النيات. ولذا فإن هناك حجماً أدنى للفضاء الاقتصادي (Economic Space) يسمح بتحقيق وفورات الحجم (أو النطاق) اللازمة لتحقيق هامش ملموس من «التنمية المستقلة». ولذا فإن خلق منطقة تكاملية اقتصادية عربية يعتبر ضرورة أكثر من أي وقت مضى في هذه اللحظة التاريخية للعولمة. وذلك حتى يمكن فتح ودمج «الأسواق القطرية الأسيرة»، وإقامة صناعات حديثة وأنشطة خدمية جديدة والقيام بأنشطة للبحث والتطوير التقاني، يكون لها مردود اقتصادي ومالي وعائد إنمائي وتكاملي ملموس. وهكذا فإن تحقيق هذا الحد الأدنى من الحجم يشكل «كتلة حرجة» (Critical Mass) ضرورية لتحقيق قدر من المنعة الاقتصادية. ولعل هذا العامل هو الذي يفسر الصعود السريع والمتوقع للخمس الكبار في دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): روسيا، الصين، الهند، البرازيل واندونيسيا، إذ إن سعة السوق الداخلية ووفرة الموارد الطبيعية والمادية والبشرية وتنوعها يشكل أساساً للقوة الاقتصادية. ولا أعتقد أن هناك أية مفاجأة في ذلك..

ولعل المفاجأة الوحيدة هي «اندونيسيا»... لأن كلاً من الهند والبرازيل ليست مرشحة فقط لعضوية «نادي الأقوياء اقتصادياً».. بل هما مرشحتان للعضوية الدائمة في مجلس الأمن، في ظل مشروعات الإصلاح السياسي لنظام الأمم المتحدة.

المعيار **الثامن**: **القضاء على الفساد وآلياته**: لعله من المستقر الآن أن استشراء الفساد وتغلغله في دوائر الحكم والأعمال والمهنيين، يفسح المجال أمام «آليات العولمة» لكي تصول وتجول دون ضابط أو رابط! فالفساد بكافة أنواعه وصنوفه وبتعدد مستوياته هو آلية من آليات «توغل العولمة»، إذ انه يضعف «القرار المستقل» على المستويين الكلي والقطاعي، وعلى مستوى المنشأة. كما يؤدي إلى ضعف «المناعة المجتمعية» وتآكلها. ولذا لا بد من توسيع رقعة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وتقوية آليات الرقابة والمحاسبة والتداولية حتى يمكن كشف الفساد وتصفيته أولاً بأول، قبل أن يعشش في النفوس والعقول. وانظروا إلى تجربة «كوريا الجنوبية»، وكيف أدى الفساد في قطاع المال والأعمال ولدى الطبقة السياسية إلى إهدار مجهودات التنمية عبر عقدين من الزمان، ووضع البلاد مرة أخرى تحت وصاية صندوق النقد الدولي بعد الانجازات الكبرى التي حدثت في مجالات الإنتاج والتصدير والتقانة.

٧ ـ حسن إبراهيم

سوف أحصر حديثي في نقطة واحدة مما جاء في الدراسة هي الجانب الاقتصادي العربي. لقد جاءت الدراسة متكاملة، في وصف وتحليل المسرح الاقتصادي الجديد، الذي يعيشه العالم، سواء المتقدم أو النامي أو العربي. وقد توصل الباحث إلى نتيجة مهمة في مواجهة الكوكبة أو في التعامل معها، تختص بالوطن العربي، ألا وهي أن وحدة العرب الاقتصادية، هي طريق النجاة من الأخطار، التي تهدد الدول العربية مستقبلاً. فإذا أخذنا بهذا الفكر السليم كما فهمته تكون الدراسة قد حددت الهدف والوسيلة بشكل موضوعي وكأساس صالح للعمل العربي.

لقد تعرضت الدراسة إلى اتفاقية الخمسينيات، أي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، بالقول إنها لم تحقق «أي شيء تقريباً». حقاً، هذه عبارة، أقل ما يقال فيها، إنها غير دقيقة، وبخاصة عندما نستعرض المصاعب والإنجازات التي تمت، ولا تزال قائمةً وفاعلة، على الرغم من قصورها عن بلوغ الهدف، بالإضافة إلى أن الأمر يتعلق بإرادة الدول وليس بالاتفاقية وآلياتها. وكنت أتمنى لو أن الوقت يسمح بمزيد من مناقشة هذا الموضوع باعتباره الخطاب العربي الرئيس على ساحة العمل الاقتصادي العربي، في هذه المرحلة بالذات، والتي تستهدف إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وتفعيل السوق العربية المشتركة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وصولاً إلى السوق الموسعة. وإننا بحاجة إلى العون والتشجيع وإنارة السبيل، ونحن نعمل على

بناء التكامل الاقتصادي العربي وإعطاء المشروعات المشتركة التنموية أهمية خاصة بقيادة القطاع الخاص في هذه المرحلة، وتوحيد الأسواق العربية من خلال دعم المدخل التجاري بمساعدة المدخل الاستثماري، ولاحقاً الإنمائي، على أساس من البرمجة المتدرجة الاختيارية والواقعية للقطاعات ذات الأولوية الجماعية.

إننا نعمل في إطار متقارب جداً من الإطار الذي رسمته الدراسة، ولكن النظرية غير التطبيق وعلى المرء أن يسعى لعل الإرادة العربية الموحدة تحقق وتجسد اليوم، في ظل الأخطار والتحديات الدولية والإقليمية، ما لم تحققه بالأمس، في ظل الخلافات السياسية، وتحقق في ظل تقارب الأيديولوجيات والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، ما لم تحققه في ظل الاختلافات والتفاوت في ما بينها.

إننا لا نتطلع إلى تحقيق المستحيل، بل تحقيق ما ذهبت إليه الدراسة وهو المشروع الاقتصادي العربي، ومن خلال ما هو بأيدينا وهي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة لعام ١٩٦٤ وغيرها من الوثائق والقرارات المعتمدة وعلى أسس علمية وعلى ضوء تجارب الآخرين.

أنوه أيضاً بالتعليق المهم الذي قدّمه د. سمير المقدسي حول الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، وآمل أن نستطيع الاستفادة من علمه وخبرته.

٨ ـ عبد الإله الديوه جي

ختمت تعقيبي في جلسة «العولمة والتطور التقاني» بالقول:

«يمكننا معارضة العولمة ومهاجمتها، ويمكننا التصفيق لها والهرولة في ساحاتها. ولن يغير الموقفان من مسيرة العولمة».

إن أردنا المعارضة فعلينا تقديم البديل، وإن أردنا الهرولة فدعونا نهرول بجدية لخلق نموذج مصغر مستفيدين في ذلك من خبرة النموذج الأكبر للعولمة ومعاييرها وأساليبها، مستلهماً ذلك مما طرحته ورقة الدكتور اسماعيل صبري عبد الله حول التنمية المستقلة، وما طرحه الدكتور حازم الببلاوي في تعقيبه، حول الاندماج مع الحماية (Integration with Safeguards). لنطلق على هذا المشروع المقترح «مشروع العوربة» إن إردنا إضافة مصطلح جديد للمصطلحات التي سمعناها في هذه الندوة، وأن نعرّف المحاور الآتية تعريفاً عربياً ضمن المشروع المقترح:

المحور البنيوي: وهو السعي لبناء شبكات الاتصال وتبادل المعلومات العربية والعمل على خلق تشبيك عربي ضمن المعايير العالمية لكي تكون بمثابة الانترنت العربية أو انترانت العرب ضمن الانترنت. والسعي إلى تسهيل الاتصالات بكافة أنواعها

تقنياً، وأهم من ذلك اقتصادياً وإدارياً لتكون مهداً فاعلاً للتفاعل.

المحور الاقتصادي والمالي: وفيه نسعى إلى تطبيق وسائل التجارة الدولية وقوانينها عربياً والسعي إلى تحقيق ما توصلت إليه مجموعات وكتل، لديها قواسم اجتماعية وحضارية مشتركة أقل بكثير منا، مثل المجموعة الأوروبية، من الفاعلية في التبادل التجاري تقليدياً والكترونياً واستخدام التجارة والمال لتحييد التأثيرات السياسية التي قد تعمل على إفشاله.

المحور الثقافي: لنسعى إلى خلق المفاهيم العربية للبنية الثقافية وما يمكن أن يتحقق في ظل الوسائل الحديثة المتاحة، فنحن نقوم حالياً بعلم أو دون علم بعولمة أنفسنا وأبنائنا من خلال توجيههم إلى تعلم اللغات التي تخلق لهم الفرص عالمياً على حساب لغتهم الأم.

هناك عوامل أدت إلى طرد العديد من مفكرينا وعلمائنا إلى خارج الوطن العربي، وأدى ذلك إلى تحويل جيل منهم في توجيه أبنائهم نحو العولمة، بل نحو الاستقرار في بلدان متطورة، ففقدنا بذلك مجموعة غير صغيرة من طبقة مؤثرة في المجتمع.

المحور العلمي والتقني: لنسعى إلى خلق شبكة للتبادل العلمي والتقاني ما بين البلدان العربية بأفرادها ومؤسساتها وتشجيع المشروعات البحثية المشتركة ما بين العلماء والمفكرين العرب.

ربما سيخلق «مشروع العوربة» موقعاً مؤثراً في خارطة العولمة نستطيع من خلاله التفاعل مع العولمة، ضمن شروط لعبتها، بشكل يحفظ لنا هويتنا وحقوقنا وتفاعلنا مع حضارات العالم واقتصاداته بشكل أفضل.

٩ ـ هشام البساط

تمثل هذه المداخلة إضافة لدراسة د. اسماعيل صبري عبد الله، وتركز تحديداً على العولمة في مجال الخدمات المالية، وانعكاس ذلك على المصارف العربية. ومن هذه الناحية، يلاحظ أن تصنيف أكبر ٥٠٠ مصرف في العالم لعام ١٩٩٦، حسب حجم رأس المال، يضم ١٩ مصرفاً عربياً، ويأتي أول مصرف عربي في المرتبة ١٦٢.

ويرتفع هذا العدد إلى ٥٦ مصرفاً عربياً ضمن أول ١٠٠٠ مصرف في العالم، يبلغ مجموع موجوداتها ٣٦٧ مليار دولار أمريكي وهو لا يتجاوز ٥٧ بالمئة من موجودات أكبر مصرف في العالم «بنك طوكيو ـ ميتسوبيشي» البالغة ٦٤٨ مليار دولار أمريكي.

١ ـ اتجاهات العمل المصرفي العالمي

برزت في التسعينيات اتجاهات جديدة عدة لدى المصارف العالمية لمواكبة تيارات العولمة، من أهمها:

أ ـ تزايد عمليات الدمج بين المصارف الكبرى في العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة، حيث انخفض عدد المصارف الأمريكية بواقع الثلث تقريباً بين عام ١٩٨٦ وبداية هذا العام. وقد تأثرت موجة الدمج العالمية بعدد من العوامل، أهمها: الحاجة إلى خفض النفقات التي تزايدت بشكل سريع في السنوات الأخيرة بعد تدني مستويات الربحية ـ من ناحية، وأهمية اقتصادات الحجم مما يجعل المصارف الكبرى أقدر على المنافسة الدولية في ظل العولمة، وتطور وسائل التقانة وتقنيات الاتصال، وإزالة القيود على التوسع الجغرافي في إطار اتفاقية «الغات» ـ من ناحية ثانية.

ب ـ دخول المصارف التجارية العالمية بعض المجالات التي كانت محصورة أساساً بالمؤسسات المالية غير المصرفية، كالوساطة في الأسواق المالية، والأدوات المالية الجديدة، وخدمات التأمين.

ج ـ الاستثمار الكبير في الوسائل التقانية وبخاصة في مجال الاتصالات، مما أدى إلى تطوير الخدمات المصرفية الموجودة واستحداث خدمات جديدة، مثال عمليات الاتصال المباشر (Online)، وبين الفروع (Inter-Branch)، والبنك الناطق (Phone Bank)، وخدمة الشركات عبر الكومبيوتر (Corporate Banking)، وبطاقات الائتمان، إضافة إلى انتشار الانترنت الذي فتح آفاقاً جديدة لم تكن ممكنة في السابق.

٢ ـ الاتفاقية العالمية لتجارة الخدمات

تمت في ١٣/١٢/١٩٩٧ بين ١٠٢ دولة، ويسري مفعولها في بداية آذار/ مارس ١٩٩٩. وبموجبها وافقت ٧٠ دولة على فتح أسواقها للمنافسة الخارجية، بدرجات متفاوتة، وهي تغطي أكثر من ٩٥ بالمئة من الأسواق المالية العالمية.

ومن أهم نقاط الاتفاقية: **أولاً**: ستكون أسواق المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة مفتوحة كلياً للمصارف الأجنبية، وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية. لكن الولايات المتحدة لن تسمح لشركات التأمين الماليزية بدخول أسواقها إلا إذا تخلت ماليزيا عن سياسة خفض الاستثمارات الأمريكية في شركات التأمين الماليزية إلى ٥١ بالمئة. **وثانياً**: قيام دول جنوب شرق آسيا بعدة تنازلات، مثل قبول استثمار الشركات الأجنبية الموجودة في أسواقها حتى ١٠٠ بالمئة في الشركات المحلية. **وثالثاً**: قبول اليابان بفتح أسواقها بشكل أوسع للمصارف والمؤسسات المالية الخارجية، وقبولها بمبدأ وضع برنامج زمني لتحرير قطاع التأمين المحلي.

٣ ـ التأثير في المصارف العربية

لا شك أن الاتفاقية ليست في صالح الدول النامية في المدى القريب لأنها ستفتح أسواقها لمؤسسات مصرفية ومالية أكبر وأقوى من مؤسساتها المحلية، التي يمكن أن تخسر بذلك جزءاً مهماً من عملياتها نتيجة هذا الانفتاح الجديد. ولذلك يلاحظ ما يلي:

أ ـ أن من الصعب التنبؤ بما سينتج من ذلك من تغييرات في العمل المصرفي على المستويين المحلي والدولي، لكن من المؤكد أن المصارف الصغيرة لن يمكنها الاستفادة من إزالة القيود أو منافسة المصارف الدولية في الأسواق المحلية والخارج، مما سيدفعها إلى الاندماج والتخصص في خدمات وأسواق محددة إذا أرادت الاستمرار في العمل.

ب ـ إن عمليات الدمج التي تمت في السنوات الأخيرة بين المصارف الدولية الكبرى زادت من فروقات الحجم بينها وبين المصارف العربية.

ج ـ بروز مصارف ومؤسسات مالية كبرى متخصصة في مجالات محددة على مستوى دولي، مثال «ستايت ستريت بنك» (State Street Bank) في عمليات الحفظ الأمين (Custody)، و«سيتي بنك» (Citibank) في الخدمات المصرفية للأفراد على مختلف أنواعها، بما فيها الخدمات المصرفية الإسلامية. ولا يشكل هذا الاتجاه تحدياً مباشراً للمصارف العربية، لكنه يشير إلى أهمية التركيز في بعض الحالات لخفض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة.

د ـ تراجع هوامش الربحية التقليدية المتمثلة بالفارق بين الفوائد المدينة والدائنة، مما يزيد من ضرورة تطوير خدمات جديدة تؤمن دخلاً إضافياً من السمسرة والعمولات والخدمات المالية.

هـ ـ تعزيز وسائل الاتصال وتغير العلاقة مع العملاء بفعل الامكانات الجديدة التي تقدمها التقانة (الصراف الآلي، البنك الناطق، الخدمات الالكترونية للأفراد والشركات...). وقد ترتب على ذلك تقليل الحاجة للتوسع الكثيف عبر فتح فروع كبيرة تستطيع أن تقدم مختلف الخدمات المصرفية بشكل شبه مستقل. كذلك أخذت تضعف أهمية الموقع الجغرافي في عمليات التمويل بفضل أنظمة المعلومات والاتصالات المتطورة التي أصبحت تمكن المصارف التي تمتلك أنظمة متقدمة من تأمين خدمات كثيرة في بلدان متباعدة دون الحاجة إلى الوجود الفعلي في هذه البلدان.

ـ ويتمثل التحدي الأكبر بدخول استعمال «الانترنت» في مجال الخدمات المصرفية، حيث يفتح المجال لمؤسسات مالية غير مصرفية بدخول السوق مما يهدّد بتقليص دور المصارف في العديد من عمليات الزبائن. وهنا تصبح العولمة سلاحاً ذا

حدين للمؤسسات المصرفية والمالية العربية التي ما زالت أسواقها المحلية في بداية انفتاحها على الخارج، مما لا يخولها في مرحلة أولى على الأقل، منافسة المصارف الدولية في هذا المجال، سواء بالنسبة لتنوع الأدوات أو بالنسبة لتدني الكلفة ومستوى الأداء.

١٠ ـ محمد محمود الإمام

القضية التي نحن إزاءها تبدأ بسؤال: كيف نتعامل مع أمرين: ظاهرة موضوعية، وتعامل الأطراف الفاعلة معها؟ هل نعتبر الاثنين من قبيل المعطيات الحتمية، كما يبدو من حديث د. الببلاوي، ونحاول أن نوفق أوضاعنا مع هذه الفرضية؟ أم أن علينا أن نجد لأنفسنا سبيلاً (مع آخرين) نحو المشاركة في الفعل وليس مجرد رد الفعل؟ وأنا أميل إلى المشاركة. ومن هنا التنمية المستقلة، وأعرفها بأنها رفع درجة الترابط الداخلي بما يوازن الاعتماد الخارجي للمشاركة بصورة فعالة في الاعتماد المتبادل الدولي. وهذا يعظم من خلال تكامل عربي. وحتى يحدث هذا يجب النهوض بالمنظومتين الأساسيتين اللتين تحدثت عنهما البارحة، وهما المنظومة الثقافية الذاتية والتنظيم المجتمعي المتوافق معها والقادر على التعامل الإيجابي مع المنظومة الثالثة التي هي موضوع الكوكبة وهي الاقتصادية.

من هنا فإن القضية التي تحظى بالاهتمام ليست هي دور الدولة وقوته، بل طبيعته باعتبار الدولة مسؤولة عن بلورة أهداف المجتمع والسعي لتحقيقها، وليست هي السلطة التي تستخدمها المؤسسات الدولية والقوى المهيمنة على العولمة، لأن هذه دولة متسلطة تعمل في ظل ضعف المجتمع واستضعافه، ولا تنمية إلا ببناء مجتمع قوي متماسك.

وإذا رجعنا إلى نموذج منظمة التعاون لوجدنا أنه انحاز إلى نمو التجارة على أنه السابق على نمو الناتج. والفارق بين السيناريوهين هو مدى نمو التجارة. فما يسمى المتفائل يرفع نسبة التجارة لدول المنظمة من ٢٧ بالمئة إلى ٣٦ بالمئة، والمتحفظ إلى ٣١ بالمئة فقط، ومعها يرتفع نصيب الدول الخمس من ١٢,٥ بالمئة إلى ١٦ بالمئة أو ١٢ بالمئة في المتحفظ. ما يلفت النظر هو أن التجارة حالياً تلعب دوراً أكبر لباقي العالم، فهي ٣٠ بالمئة حالياً وترتفع إلى ٣٣ بالمئة في المتفائل، و٣٤ بالمئة في المتحفظ، أي أن المتفائل هو للدول المتقدمة لا النامية. ويعد هذا تساؤلاً حول دعوى إعطاء التجارة وزناً مهماً في استراتيجيات التنمية.

ويستتبع هذا تساؤل حول ما إذا كان اتساع قاعدة الدول المستفيدة من التطور في ظل الكوكبة، فيه مصلحة للدول الأفقر، أم أننا أمام استطراد ظاهرة اتساع المركز في ظل الرأسمالية كما عهدناها؟